

الكورونا وما بعدها:

الاحراجات النظرية والاختيارات الايدولوجية

أ.حميد بن عزيزة

القيّم في عصرنا كونيّة أو لا تكون

أ. عبد المجيد الشرفي

الجريدة المدنية



الملحق المدني لجريدة الشعب

ما بعد الكورونا، كيف نؤسس لمنظومة قيم جديدة

مشاركات كلا من:

نصر الدين ساسي، محمد صالح عمري،

فطين حفصية، خولة شبح،

يسير السحيمي، خالد كرونة، عبد الكريم الشابي،

غسان بسباس، ضياء تفتق،

CORONAVIRUS

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

تم تمويله من «الاتحاد العام للشباب» كصحف

الخميس 23 أفريل 2020 - العدد 23

نحن على حقّ وإن لم ندع امتلاك الحقيقة



سامي الطاهري

لم ندع يوماً امتلاك الحقيقة. فقط قلنا أننا على حق، وأنّ إيماننا بالعدالة الاجتماعية ودفاعنا عن القطاع العام دفاعاً عن كرامة عموم التونسيين والتونسنيين، وأن العدالة الجبائية تحمي الدولة وتمكّن من توزيع أكثر عدلاً للثروة وتكون أحد المداخل الرئيسية لدولة ديمقراطية يُحترم فيها القانون. لم نكن نتمنى وباء كهذا يشلّ العالم ويزيد من فقر الفقراء وعذابات المستضعفين. ونتمنى أن يذهب عن الإنسانية. إنّما نحن بصدد التنبيه أنّ هذه الأزمة كشفت ما كنا ننبه إليه في كل حين، زمن الاستعمار ومع دولة الاستقلالية وضد الدكتاتورية وضد الحكومات المتعاقبة التي لم تستوعب الدرس الثوري للتونسنيين والتونسنيين ولم تستجب لمطالبهم/م في العدالة والكرامة. كان على رأس المال، والسلطة التي تحميه (أو يحميها)،

ينهب مال البلاد والعباد سنينا ثمّ يذهب إلى المنابر واعظا دون خجل ولا مروة. هل سيعود المنادون بالتفويت في القطاع العام إلى عبثهم؟ لا نستغرب طبعاً، ولكنّ الدرس واضح. واليوم يتبيّن أننا لم نكن ندافع عن القطاع العام بمنطق «نقابوي» بل بمنطق وطني مسؤول. وتبيّن أنّ مطالباتنا ومقترحاتنا للإصلاح كانت صائبة. ولننظر إلى المنظومة التربوية (مثلاً)، وقد وضعنا كل خبراتنا من أجل مشروع إصلاحيّ وصبرنا على استعمال الملف في السياسة، ثمّ ماذا؟ نعجز الآن على تعليم عن بعد والحال أنّه منذ نوفمبريات «بن علي» إلى آخر حزب في الحكم يُستعمل المشروع شعاراً للمزايدة.

نحن الآن أمام خيارات واضحة. وسيلتفت عدد أكبر من التونسيين والتونسنيين حول هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل الدفاع عن مشروع بناء الدولة القوية على أساس العدالة الاجتماعية. ولن نقبل المزايدات السياسية والصراعات التي حرمت شعبنا فرصاً، ولن نسمح بحرمان الأجيال القادمة من مستقبل تكون فيه تونس العادلة بلداً تُحترم فيه حقوقهم/م.

إدارة الشأن العام وتكريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية

البريد الإلكتروني: journal.civic@gmail.com



المدير
سامي الطاهري

المدير
الجريدة
المدنية

المدير المسؤول
نور الدين الطوبوي

فريق العمل

سمير بوعزيز، ضياء تفتقا، محمد كريم السعدي

المقر: 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 -
الهاتف: 71 255 020 - 71 330 291 / الفاكس: 71 355 139 -
العنوان الإلكتروني: journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد:
51 - 300 - السحب: مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

تصدر « الجريدة المدنية » بدعم من

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

القيم في عصرنا كونيّة أو لا تكون



أ. عبد المجيد الشرفي

الحفاظ على تراتبية اجتماعية صارمة وعلى وضع دوني للمرأة. على أنّ ما يدعو في المقابل إلى قدر معقول من التفاؤل هو أنّ إمكانيات التواصل التي وفّرتها الثورة الرقمية بثّت في أرجاء المعمورة طموحات مشتركة إلى ما يضمن الحريات الفردية والجماعية، بصرف النظر عن الاعتبارات الإثنية واللغوية والدينية وغيرها. والأرجح فيما نرى أنّ البشرية مُقدّمة على صراعات حادة على كل الأصعدة يجدر بنا أن نكون مستعدين لمواجهةها بالعلم والمعرفة لا بالخرافات والأوهام. فذلك هو ما يحتملنا مسؤولية بناء منظومة قيم ليست نسخة من الماضي بل إبداعاً خلافاً نخرط به في التاريخ ولا نكون فيه عالة على غيرنا أو واقعين تحت سيطرة هوة السياسة وتجار الدين وحشع المستغلين.

إن تونس صغيرة لا محالة بمساحتها وبعدها سكانها، ولا شك أنّها كانت تكون أقدر على هذا البناء لو تحققت الوحدة المغاربية المنشودة، لكن لا شيء يمنع إن صخ العزم ورغم كل الصعوبات من أن تكون برجاليا ونسانها، وبفضل عبقرية شعبها وكفاءة نُخبها، في طليعة الذين يتوصلون إلى الحلول التي تبحث عنها البشرية قاطبة، وأمّودجا يُحتذى في الارتقاء بمستوى الوعي بالمواطنة بكل شروطها لدى كل الفئات، وفي جعل الاقتصاد في خدمة الجميع لا في خدمة أقلية محظوظة. وليس هذا بعزير عليها متى أمنت بقدرتها على ذلك، وتخلصت من العُقد التي تعيقها عن ما يحقّ السلم والأمان والسعادة والتقدم. ولندكر دائماً أنّ القيم في عصرنا كونيّة أو لا تكون، وإن تعددت السبل إليها والمظاهر التي تتجلى فيها.

لنا المستقبل المنظور في جراب الرأسمالية المنتصرة عودةً إلى الأنظمة الاستبدادية والفاشية التي تستغل الشعبية لفرض أنماط من العيش لا تستجيب لتطلعات الناس إلى الكرامة في كنف الحرية.

وينبغي أن لا نغفل من ناحية أخرى عن أن منظومة القيم عموماً غير قابلة للتغيير السريع. وما ذاك إلا لأنّ تغيير العقلات أصعب وأبطأ من تغيير الظروف المادية. وكثيراً ما رأينا عبر التاريخ تعايش منظومات قيمة عتيقة مع أوضاع جديدة كل الجدة مادياً، في مفارقات عجيبة تحتاج إلى استخلاص الدروس من نجاحها، كما هو الشأن في اليابان منذ القرن التاسع عشر، وقد نجح نجاحاً باهراً في اكتساب مهارات العصر مع

يكاد الملاحظون يُجمعون على أنّ وباء الكورونا الحالي بأبعاده الكونية لا بدّ أن يخلف نتائج عميقة في شتى مجالات الحياة. ومن الطبيعي، والحالة تلك، أن يوجد توفّق مشروع إلى منظومة قيم جديدة، نظراً إلى أنّ العديد من المشاكل التي تعيشها المجتمعات التي اجتاحتها هذا الوباء ناتجة عن منظومة لها ضلع في عواقبها الوخيمة. ومن أهمّ هذه العواقب احتلال عبادة المال والإثراء الفاحش السريع بكل الوسائل الممكنة الأول في سلم القيم، على حساب الحرية والمساواة والعدل والكرّم والإيثار والتعاون والرحمة وحبّ الخير للآخر. لكنّ ما يجدر الانتباه إليه أنّ منظومة القيم ليست منظومة إرادية وقائمة بذاتها، معزولة عمّا يحيط بها، بقدر ما هي إفراس لاختيارات ذات صبغة سياسية - اقتصادية في الدرجة الأولى، إذ من المؤكّد أنّ النظام الرأسمالي، وخصوصاً منذ أن ساد شكله المتوحّش الذي لا يراعي في الحياة إلا الربح الوفير، ولا يهتمّ بما ينجرّ عنه من كوارث بيئية ومن مأسّ اجتماعية، هو المسؤول عن هذا الوضع الكارثي الذي لا يستفيد منه سوى الأقوياء، إن بين الدول أو داخل كل دولة.

فهل سينهار هذا النظام الرأسمالي وقد وصل إلى حدّ اختلّت فيه كل التوازنات؟ إننا لسنا متفائلين كثيراً في هذا المستوى، لا لأنّ للرأسمالية، بإيمانها بقدرتها السوق المتناهية، إمكانية الخروج سالمة تماماً من الأزمة الحالية، والتأقلم مع مقتضيات حماية البيئة وتوفير قدر أدنى من العدل، بل لأنّ البديل لهذا النظام لم تُضَح بعد بما فيه الكفاية بعد سقوط المنظومة الشيوعية وتعرّج التجارب الاشتراكية. ونخشى أن يحتمل

اليوم الدولي للمندوبين

الذكرى الخامسة والسبعين لمؤتمر سان فرانسيسكو

والأمن الدوليين واستخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز تعددية الأطراف الفعالة.

يعد يوم المندوبين الدولي لعام 2020 خاصاً لسببين، أولاً، سيتم الاحتفال باليوم الدولي للمندوبين للمرة الأولى في 25 أبريل 2020، وهو اليوم الذي يصادف كذلك الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي أرسى أسس الأمم المتحدة.

المندوبين من قبل بلدانهم، وبالتالي فإنهم يتبعون مصالح الحكومة التي يخدمونها.

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسمية يوم 25 أبريل باليوم الدولي للمندوبين، وذلك لزيادة الوعي بالدور الذي يقوم به ممثلي ومندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

باعتقادها القرار 73/286، تعترف الجمعية العامة بأهمية الدور الذي يضطلع به مندوبو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما في صون السلام

المندوبون يحيون الأمم المتحدة وبدون وجودهم لما كانت هذه المنظمة كما هي. فانهم يتفاوضون على الاتفاقات وينسقون مع بلدانهم، ويشكل بعضها تحالفات، والبعض الآخر يكافح من أجل التنازلات. وبهذه الطريقة يجسدون التعددية التي تمثلها الأمم المتحدة.

يمثل المندوبون بلدانهم في اجتماعات الأمم المتحدة. ما لم يكن هناك سياسي ذو رتبة أعلى، ويتحدث المندوبون ويصوتون نيابة عن بلادهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مندييات أخرى، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويتم تعيين

عين على ..



اليوم العالمي
اليوم الدولي
للمندوبين

مقدمة

هل وجدنا الأجوبة؟

نحن فقط نحاول دخول الأسئلة الجديدة. لم نعرفها من قبل. أسئلة لا تثبت، وهذا الحدث الجلل يأتي كل يوم بالجديد ويلقي ما سبق.

إنه زمن الكورونا.

كشفت الأزمة الحالة الكثير، في إدارة الدولة ونظام العلاقات الاجتماعية وفي منظومة القيم التي تحكم فعلا والتي قد تكون غُلّفت باليومي. وعلينا أن نجمع أكثر ما يمكن من المعطيات والمؤشرات ونحاول تحليلها للبناء، وفي نفس الآن نتفاعل مع الأحداث حتى نحافظ على الاستمرار.

هي معركة لا نعرف كلّ الأعداء فيها

هي معركة أكثر من طيبة، وقد يسقط في أيدي «الجيش الأبيض» كما يسمي، فبعد هذه الأسابيع الطويلة بدأت مشاكل الاقتصاد التي تتجاوز الأقطار وتنبؤ الأخبار بأزمة مالية جديدة تصيب من له المال ومن لا يملكه. في البداية كانت قيمة التضامن تأتي على كثير من الأسمن من أهل الحكم إلى أهل الخير وأهل الحق وأهل الحاجة، لكن سرعان ما بدأ السعي إلى الالتفاف عليها لتدفع الشغيلة الثمن وتتضاعف أزمة الفئات المفقرة والمهشمة.

كشفت الجائحة النسب الحقيقية للفقر، وأيضاً نسبة التشغيل البش حيث فقد عشرات الآلاف وظائفهم. وبعد بطالة أيام قليلة كانوا تحت خط الفقر.

**

في هذا الملف، نحن بصدد محاولات قراءة الأزمة بشكل مُختلف. نحاول أن نبحث في ترتيب «الإنسان» بعدها. ما بعد الجائحة ليس كما قبلها! ولكن ليس بالضرورة إن هي كشفت حُكم السوق ألا ينتصر السوق من جديد. إن هي لا موازين قوى، ولكن الأکید أن الكثير من الناس حول العالم لن يصمتوا على غياب العدالة وعلى استئثار قلة بالثروات، فمع الأزمة كانت الشعوب في مواجهة الخوف والجوع والموت، ومل تتمكن للاستعداد ليس فقط بسبب التفشي السريع للوباء ولكن أيضا أنه لم تكن لهم مرفاق صحية وخبر كاف.

**

نحن نبادر بهذا الملف علنا نفتح للرأي العام الوطني، وللمفكرين والنشطاء والنقابين بابا لبداية التفكير في منظومة القيم ونظام العلاقات ما بعد الكورونا، وبقينا أنَّ أمورا كثيرا ستتغير مباشرة بعد رفع الحجر، وأن تداعيات كثيرة ممكنة.

العالم يتغير، وكل سيفتح دفتر الحساب... وهمنَّا أن نُعيد التفكير في الإنسان وأن نؤسس لعالم أفضل لأجيال لن نكون بينها.

- هل وجدنا الأجوبة؟

- نحن نحاول ترتيب الأسئلة.

المدنية

ما بعد كورونا النقابت يجب أن تكون في قلب الحراك القيمي

هذه المرحلة على قساوتها النفسية باعتبارها أشبه بالسجن المسيح بالخوف من الفناء إلا أنها ستكون بلا شك محطة مهمة لإنتعاق الذات من سجن أكبر



نصرالدين ساسي*

عديدة هي المراجعات التي بات

يفرضها فيروس كورونا المستجد خصوصا بعد حصيلته الكارثية في الأرواح أولا وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي ثانيا حصيلة أكدت بما لا يدعم مجالا للشك بأن النظام الرأسمالي الذي ساد بقيمه وأحلامه الوردية وتركيزه المفرط على قيم التجارة وخصوصة الخدمات والمرافق العامة والتفويت في دور الدولة لصالح افراد ومجموعات تنشط في مختلف القطاعات قد أظهر حدوده وفشله في التأسيس لمنظومة قيمة لا تكون منتجة للأزمات وتكون قادرة على إدارتها في حال وقوعها. هذا النظام أثبت حدوده خصوصا في القطاع الصحي في كافة الدول التي مر بها الفيروس حيث ظهر جلّيا قيمة مؤسسات الدولة والقطاع العام في هذا المجال الحيوي وان القطاع الخاص لم يكن سوى واجهة ومجالا استثماريا للربح ولم يحرص على تمك أدوات إدارة الأزمات بشكل تشاركي وتضامني فاعل.

في تونس عرى هذا الفيروس يؤر الفقر وانعدام التوازن والتجانس الاجتماعي وهشاشة مواطن الشغل وضعف البنى التحتية والتخلف التكنولوجي وتردي منظومتي التعليم والصحة زيادة على تدني مستويات الحوكمة والحس الوطني وهذا الاخير أثبت نجاعته في إنجاح المعركة ضد الفيروس في عديد البلدان من خلال فعالية التزام المواطنين بضوابط الحجر ومقاييس التباعد الاجتماعي. هذا الواقع الجديد الذي كان مغيبا تحت لافتة الانتقال الديمقراطي وحملی الصراعات السياسية والمحاصصات الحزبية ظهر اليوم بأننا مازلنا بعبيدين عن الانتقال الديمقراطي ومقوماته على المستوى السياسي وإدارة الشأن العام للبلاد ولعل بارقة الأمل في تونس تكمن في تنامي دور مكونات المجتمع المدني وتطوره في إتجاهين أولا عبر المساهمة الفاعلة والمباشرة في إدارة الأزمة من خلال التطوع والتوجيه وإسناد الفئات الهشة اجتماعيا أو عمريا كما ساهم المجتمع المدني بفاعلية أيضا في عمليات الفضح والتبليغ عن مختلف التجاوزات بشكل «أحرج» السلط وحرك الرأي العام. الاتحاد العام التونسي للشغل من جهته واصل لعب دوره الوطني منذ الإعلان عن اكتشاف أول حالة عدوى بهذا الفيروس في تونس شهر مارس المنقضي حيث إنخرط المنظمة النقابية منذ البداية في مسار مواجهة تفشي هذا الوباء وقد حرصت أولا على الحفاظ على صحة العمال وحمائيتهم وتفعيل التضامن النقابي والعمالي والدفع نحو إقرار الإجراءات الاجتماعية بالتوازي مع إجراءات إنقاذ المؤسسات الاقتصادية وضمان شفافية إدارة هذه الأزمة الصعبة.

متغيرات ومجالات مفتوحة للتفكير

جميع رجال الفكر وعلم الاجتماع أكدوا بأن فيروس كورونا سيفصل بالضرورة بين مرحلتين ما قبله وما بعده ومن المؤكد اليوم بحسب مجمل الأطروحات بأن العالم لن يعود إلى ما كان عليه في السابق سواء مرحليا على المدى القصير أو كذلك على المدى البعيد وقد بدأت هذه الجائحة بالفعل في إحداث تحولات في النظام الحالي بطرح عديد المتغيرات وضرب عديد الواجهات وضحض الأكاذيب التي كانت تروج على أساس أنها نجاحات للنظام الرأسمالي لتفجر بؤرا وتفتح نوافذ للتفكير على مختلف المستويات الذاتية والنفسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والابستيمولوجية، صدمة

والجباية والتنمية الاقتصادية العادلة والتوازن الجهوي التي ساهم فيها النظام الرأسمالي المتوحش طوال العقود السابقة لذلك فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها يجب أن تدعم قيمة العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات وأفراد المجتمع. وثاني الخطوات الضرورية يجب أن تكون على مستوى إعادة الاعتبار والقيمة لدور الدولة التي تبقى ضمانة لمدى النجاح في مواجهة الأوبئة والأزمات ليعود مفهوم الدولة الراعية بقوة خاصة في فرنسا وألمانيا وكندا ومن بين المراجعات الضرورية كذلك على مستوى تفعيل قيم التضامن العمالي والنقابي والإجتماعي خصوصا وأن تبعات الأزمة وكلفتها الاجتماعية ستكون باهضة من خلال تسريح ملايين العمال وإحالتهم على البطالة وتنامي الفقر والخصاصة وهو ما يقضي تفعيل الجهود التضامنية لمواجهة مشتركة لهذه التبعات الوخيمة والتي من المنتظر أن تستمر طوال العامين القادمين وهي فترة سترهق الشعوب على مختلف الاصعدة.

من بين المجالات الاساسية المفتوحة على المراجعة هي تدعيم قيم المواطنة والممارسة الديمقراطية وتغليب الحس الوطني ومشاعر الإنتماء للوطن حيث أثبتت عديد المعطيات والمستجدات الاخرة عزم عديد المؤسسات المنتصبة خارج حدودها العودة إلى موطنها في مهمة سيادية وطنية مع توصيات عدد من الدولة إلى تقليص التوريد والتصدير والاعتماد على المنتجات المحلية بمختلف أنواعها علاوة على تأمين الشركات الهامة على غرار خطوط الطيران وغيرها من المؤسسات الوطنية الكبرى والسيادية لذلك من الواجب اليوم تدعيم قيم المواطنة والانتماء وتخفيف أشكال التبعية ودفع ثقافة العمل.من ابرز المياديين التي تقتضي المراجعة والمرتبطة بأهمية دور الدولة هي أهمية القطاع العام وخصوصا في مجالي الصحة والتعليم حيث شكلا هذين القطاعين دعامة للبلدان في مواجهة فيروس كورونا والحدم من ضحاياه، لذلك اليوم لا مفر من الإستثمار في هذين القطاعين الواعدين وإعلاء قيمتهما لتجنب جميعا الإنزلاق نحو الهاوية او الوقوف على أسوار الدول وارتهان مصيرنا بالمعونات وما تنتجه التكنولوجيا في تلك البلدان.

النقابات مطروح عليها اليوم مراجعة سلم المهن ومدوناتها ونظم تأجيرها حيث أثبتت مواجهة فيروس كورونا أن خط المواجهة الأول سواء من عمال الصحة أو النظافة او الاسلاك الامنية والجيش والديوانة التي تواصل العمل في هذه الظروف الصعبة والخطيرة ليست هي الأعلى في سلم التأجير وفي المكاسب والإمميزات وظروف العمل بل هناك قطاعات اخرى تنعم بعديد الإمتيازات والأجور المرتفعة لكنها لا تلعب دورا يذكر في الأزمات والحروب وفي معركة البناء وعليه فإن إعادة النظر في الأدوار المجتمعية وتثمين المهن وتقريب نظم التأجير من الإجراءات الهامة في بناء العدالة الاجتماعية وتدعيم الشعور بالانتماء والتشجيع على البذل والعطاء.

وأخيرا لا شك في الانسان سينتصر ضد الفيروس لكنه يبقى مطالب بالانتصار لذاته وبناء عالم جديد يسوده العدل والمساواة والتضامن والخير.



أي دور للإنسانيات في منظومة قيم جديدة؟

محمد صالح عمري

(أستاذ الأدب العربي والمقارن، جامعة أكسفرד)



تستهدف الجائحة الحياة في حدّ ذاتها وبذلك يتحوّل الوجود الإنساني في أغلبه إلى محاولة البقاء على قيد الحياة، ويصعب التفكير في المستقبل أو الاستشراف. ولعلّ أكبر كامو الذي أعطانا في رواية “الطاعون” أحد أكثر التأمّلات عمقا في الموضوع كان محقّا حين قال: “ما أقسى أن يحيى الإنسان فقط بما يعرفه أو يتذكره، مقطوعا عما يأمل فيه“. وهي قساوة أن “يعيش الإنسان العقم المحبّ لحياة بدون أوهام“. والأوهام هنا تعني فيما تعنيه التخيل والتخيّل، أي الفنون والآداب بأنواعها. والتاريخ يعلمنا أنّ مثل هذه الحالات عادة ما تثير على المستوى الثقافي والفني تفاعلات تتأرجح بين إغراء الديستوبيا أي تصوير مستقبل داكن للعالم والبيوتوبيا باعتبارها تحتفل بالأمل وتبقي على الرغبة في عالم أفضل حتى وإن كان يبدو غير قابل للتحقيق. أما على مستوى التفكير فعادة ما يجنح الناس إلى تفكير الطوارئ أو التفكير الاستعجالي عوض التفكير المستدام أو الإستشرافي.

فقد أعادت الجائحة الحالية إلى السطح مفهوميّن متناقضين وهما العولمة العابرة للحدود والحدود المنغلقة على الذات. فالفيروس في حلّه وترحاله لم يعترف بحدود سلطان المال والأعمال والجنس والجندر وغيرها. فشمّل العالم بأسره في سرعة فائقة متوسّلا بوسائله مثل عالمية وسرعة تنقّل البشر والبضائع. أما ردود الفعل والتي تمثّلت أساسا في إيقاف حركة الملاحة والطيران وإغلاق الحدود والعزل والحجر والحظر والتباعد الاجتماعي فجميعها مفاهيم حدودية بالأساس. وكانت النتيجة غياب التفكير ضد الحدود المادية وخارج الحدود الفكرية المتوارثة، أي التفكير خارج التسيجج والأسلاك والجدران والخنادق من قبيل حافظ البُرتايد الإسرائيلي وجدار الحدود المكسيكية وجدران البحر المتوسط العائمة وغيرها.

وفي المقابل نلاحظ تهميشا كاملا لمؤسسات دولية مثل الأمم المتّحدة ومجالسها المختلفة وتنافسا دوليا محموما حول المواد الصحية وتغوّلا في الحصول عليها لإنقاذ مواطني كل بلد على حدة. والخلاصة أنّ الوباء كشف هشاشة الوجود الإنساني في شكله الحالي مهما اختلفت نظم الحكم ودرجات “التقدّم” الاقتصادي والمعرفي. كما عرّى منظومة القيم الحالية ومؤسساتها. وبذلك وضع المركزيات موضع نقد وتساؤل، ومنها مركزية الإنسان في علاقته العدائنية بالطبيعة ومركزية الغرب الرأسمالي في إخضاعه كل شيء لمفهوم التنافس الربح ومركزية مفاهيم وممارسات دينية وفكرية تدّعي احتكار الحقيقة واحتكار القيم. وهو بذلك يدفع إلى التفكير في بدائل وقيم أمّنت وأفضل.

ولا يخفى أنّ المسألة ليست نظرية بقدر ما هي عملية ومصيرية. فأكثُر ما احتاجت إليه الإنسانية زمن الجائحة هو التضامن الإنساني في جميع مستوياته. وأكثر ما جعلها تستطيع التغلّب على العزل والحجر هو الفنون والثقافة والعلم، فقد أصبح الأطباء والعلماء نجوما جديدة حلّت محل أيقونات الاستهلاك الترفيهي المهجورة وانتفت ظواهر مثل الموهبة والاستعراض لتعوّض بنوع من تقديس الأشياء لا علاقة لها بالمشهدية والفرجة، مثل السترة البيضاء والألبسة الصحية الواقية، وغطّت الكألمات الإبتسامات وكادت «السلفيات» أن تصبِح من المنكرات.وتقلّص حجم السياسيين واختفى العديد منهم خلف سلطان العلم والمعرفة العلمية التي أصبحت تحظى بنوع من الثقة المطلقة ممّا جعل السلطة الدينية تسلّم لها بعض نفوذها، ولكنّ الجوائح والكوارث كانت دائما مداخل للاستبداد والفساد. ولذا وجب بناء بقلطة نقدية أرى أنّ أسسها تكمن في الإنسانيات، تلك العلوم التي «تكثّر النفوس وتوسّع العقول»، كما يقول الكواكي. وعليها يمكن أن نعوّل من أجل بناء منظومة قيمية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التفكير العابر للحدود الراهنة كبوصلة، ونقد المركزيات والمسلّمات كأدوات. وفي هذا الاتجاه أتقدم بالمقترحات التالية في الإطار العربي عموما والتونسي خصوصا.

التدخّل العاجل على المستويين المحلي والعالمي يهدف حماية الإنسانيات المهذّدة ودعم الإنسانيات الصاعدة في نفس الوقت. وأدعو بالخصوص إلى تكثيف التبادل والحوار بين العالم العربي وبلدان “الجنوب العالمي“ وخصوصا الشعوب التي مرّت بحالات استبداد وعنف اجتماعي واثنّي وانتقال ديمقراطي، وذلك لتشابه المسارات التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والعلاقة بالمركز الغربي. ولا يخفى ما لهذا التعاون من أهمية في كسر المركزية الغربية وأمّاط تبادل المعرفة.

الدعوة إلى مواصلة تفكيك ونقد المنظومتين الاستعمارية والاستشراقية، ومقاومتهما. وهو عمل ذو طبيعة معرفية وسياسية في نفس الوقت. ومن تبعاتِ الدفع نحو التبادل النُدّي للمعرفة وتعميم وتنويع التجارب المقارنة، وكسر العلاقة غير المتوازنة بين المركز والهامش، وتثمين المعرفة المحلية (أي العربية والقُطرية في هذا الإطار) وإبلاغها أهمّية علمية مناسبة. ولعل ترجمة العلوم الإنسانية العربية إلى لغات البحث على المستوى العالمي، مثل الإنجليزية ولغات هامة مثل الصينية والإسبانية، يعتبر العنوان البارز لهذا الهدف، بالإضافة إلى ضرورة التشبيك الأفقي مع باحثين على قاعدة الاتفاق حول الأهداف المذكورة هنا.

ربط علاقة أوّقي وأمّتي بين منتجي الإنسانيات العرب المقيمين في الداخل والمقيمين في الخارج أو في المهجر، وتبادل الخبرات والتجارب بهدف مشترك يتمثل في تطوير ودعم الإنسانيات العربية في المجال التربوي وعموم المجتمع في الخارج والداخل. وهذا من شأنه أن يسمح بدعم نتائغّم واندماج ونشر الإنسانيات في المجالين معا. والملاحظ أنّه باستثناء المجالين العائلي والديني توجد قطعة بين الجماعتين فيما يخص الفنون والآداب والمعرفة العلمية، والحال أنّ المهجر والوطن الأمّ يمثّلان روافد وموارد هامة للإنسانيات، وهو ما ثمّنته مجتمعات أخرى تمكّنت من الربط البنّاء بين الخارج والداخل.

ترسيخ معرفة اللغات الأجنبية وتعميمها والحرص على الترجمة، بما في ذلك نقل الإنسانيات العربية إلى اللغات الأجنبية وتكثيف ترجمة الإنسانيات الأجنبية إلى العربية.

ضرورة تدعيم حضور الإنسانيات في أي مشروع لإصلاح التعليم، وذلك على مستوى أفقي أي بإدراج الإنسانيات ضمن مقررات جميع أنواع الاختصاص، وعلى مستوى عمودي بدعم عمومي وخاص للإنسانيات كتخصّص.

الكورونا وما بعدها:

الاحراجات النظرية والاختيارات الإيديولوجية



أحمد بن عزيزة

لأن الإنسان هو القيمة المثلى، يعود على المجتمع ضمان عيشه، بتصور آليات تفصل الأجرة عن العمل، لندرته، وتضمن دخل كرامة يصون ويحفظ الحياة ذاتها. كل الباقي هي ترفيعات لاغير.

1- مقاربات متعددة وتشخيصات متنافرة

مع الطبيعة وتفعيل جاد لمبدأ المسؤولية4 تجاهها وبناء «عقد طبيعي» وتفعيل مضامينه، منح الطبيعة صفة الذات القانونية، كما دعا له ميشال سار في كتابه الشهير: العقد الطبيعي5. في نفس السياق تدعو عالمة الاجتماع دومنيك ميدي6 إلى ممكن آخر، يقوم على أنقاض النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي وصل إلى حدوده، بعد أن حطم البشر والطبيعة معا، وأن ما بعد كورونا هو تجسيد لقطيعات ما بعد النمو، لتحقيق المصالحة المنشودة بين الانتقال البيئي والعدالة الاجتماعية، بين العمل النافع ومعناه وشروط الحياة الإنسانية الحقيقية. هناك تماثل كما يكتب عن وجهة، محمد شريف فرجاني7 بين سلعة العالم وعولمة الأوبئة، وأن مسؤولية الإنسان واختياراته المعيشية كاملة في انخراط التوازن البيئي، وتواتر الجوائح وسرعة انتشارها. إن مشروع الديمقراطية الاجتماعية هو تصور لنمط عيش مغاير، يوفق بين حقوق الطبيعة وحقوق الإنسان، يصالح بين الإنسان ومحيطه.

تلك هي بعض المقاربات حول ظاهرة كورونا وتداعياتها، لم تأتي إلا على القليل منها لضيق المساحة المخصصة لنا في هذا المقال الموجز. يمكن الرجوع إلى مقال مطول يرمس فيه كاتبه طبيعة العلاقة بين تطور نمط الإنتاج الراس مالي ونشأة الأوبئة، وطرق انتقال العدوى من الحيوان إلى الإنسان، وكيف نفهم سرعة انتشارها وعبورها للقرات8.

2- جائحة كورونا: قيم الغد بين التسمية والواقع

لم يجانب ماكيفيل وهيجل الصواب عندما رصدنا في أزمنة المحن، فرصا غميمة للتفكير.

لنفكر إذا في سمات الأزمة وفي جذورها وفي عواقبها، حتى



Hans Jonas, Le principeresponsabilité 4
Michel Serres, Le contrat naturel 5
https://acteursdeleconomie.la Tribune.fr/strategie.html
Edgard Morin, « Nous devons vivre 9
avec l'incertitude », in CNRS, Le journal, 06/04/2020
Noami Klein, La stratégie du choc. La 10
montée du capitalisme du désastre, Actes Sud, 2008

بعضهم رأى في جائحة الكورونا ظاهرة طبيعية عادية سيأتي العلم على ردعها وتخليص الإنسانية من وطأتها، وأنه من السابق لأوانه الاحتفاء بفناء العولمة، وبنمط حياتها، وإن الإنسانية سوف تعود لسالف نشاطها. أما الخطر الداهم فليس في الجائحة ذاتها بقدر ما ترتب عنها من تطور مذهل في طرق وأساليب المراقبة المعقدة، الممنوحة من التطبيقات التقنية المحددة لأمكنة تواجد الأشخاص وتتبع مسالك حركاتهم وتثبيت لقاءاتهم. إن النقلة النوعية من تقنية المراقبة «فوق الجلد» إلى المراقبة «تحت الجلد» هي السمة المفزعة لمصادرة حرية البشر والنش في طبائعهم وأشواقهم وميولتهم. ومن ثمة العمل على توظيفهم حسب رغبات السلطة وطموحاتها. ذلك هو الخطر المحدق الذي يرصده مؤلف «الإنسان العاقل» والانسان الاله» يوان نواهيريير، والذي يطرح من جديد مسألة الحدود الإيثيقية التي يتعين على كل مجتمع وضعها أمام إمكانات الانحرافات قصد فرض مراقبة مستمرة على الجميع(حمل السوار البيو مترى). وهو ما رأى فيه جيورجيو أقمبنان2 حيلة السلطة لفرض حالة طوارئ مستمرة، أي مصادرة سلطوية للحرية. ومثل هرييري كثر. ما نشهده ليس إعلان موت العولمة بل بداية تشكل عولمة ثالثة،3 تخصص الثورة الرقمية والانتقال الرقمي، وما تحمله من تغيرات في سلوكيات العمل وأهماته، وربما الحلم بحصول وفاق تاريخي بين أنصار كينز وورثاء فريدمان، أي مصالحة بين الدولة والسوق، بين العام والخاص، بين التخطيط والمبادرة الحرة. وهو ما جعل البعض يتحسس «عودة السياسي»، والحنين للدولة الراعية، والتنظير للسياسة الاقتصادية «الارادية» لدفع الاقتصاد وإعادة بناؤه من جديد، وكأنهم لم يفهموا كما لاحظته عن وجهة بيتر، أن الوقت ليس للعودة لنمط الإنتاج ولعقيدة النمو الراسخة في العقول، بل في تفعيل أدوات الوقاية المستعملة ضد الجائحة، لمقاومة العودة لنمط العيش القديم والدفع نحو تغيير براديقثات العلاقة

قيم الإنسان الجديد بعد كهامة كوفيد !



خالد كرونة

بات التطلع إلى صورة العالم بعد انحسار كوفيد التاسع عشر وجهة العقل الإنساني الذي ماتت تحت أقدامه «ثوابته» التي طالما اطمأن إليها . فقد تحطم على يد كوفيد المتناهي في الصغر صنم «القيم الإنسانية» التي تشدق بها جبابرة العصر من المنتصرين في الحروب المدمرة

التي أضرموها، وأضحت صور طوفان النعوش تهزأ من المنظومات التي تُدار بها المجتمعات «الراقية» وتسقط عنها أوهام الحصانة ومركبات التعالي .. وما برحت مشهيدة النعوش التي تملأ الشاشات تطعن سردية الانتظام القيمي والاجتماعي وبدا العالم كرة متدحرجة نحو هاوية بلا قرار.. ولم يشهد الناس وداع أحبهم في عجز أخرس فقط، بل رأوا بأَمّ العين هشاشة المثل العليا التي أنتجت مجموعة الثمانية الكبار ومن يدور في فلكها،وسقطت ورقة التوت عن شعارات الحرية و حقوق الإنسان وفق «طبعة» الاقتصاد الحر، وترنحت بعد أن اختنقت بكهاتامات كوفيد تمائيل الديمقراطية التي صنّعها الأقبوياء لتكريس سطوتهم. ها هم اليوم عراة إلا من عجزهم، وعيون الناس تنظر إليهم في ذهول وقد صارت قيمهم خرافة لا تشبه غير قطعة سكر تذوب في كوب ماء أو فقاعة يخترقها الهواء تنتقاد إلى التلاشي .

إن إعادة صياغة القيم والعود إلى نحت المفاهيم لم يعد مطمحا لتأجلتجنسيا «مارقة» أو «بقايا» هواة الإيديولوجيا كما وصموهم، بل فرضت نفسها حثما تاريخيا لا مناص منه،تحتاجه البشرية لإعادة تعريف التضامن بين الأمم بعد نهاية زمن «الأمم المتحدة» و«تجديد الهواء في رثتي الكوكب بعد أن عبثت به أدخنة مصانع الموت، وهي قيم جديدة ستحاول جعل هذه الأرض أكثر قابلية للحياة للحفاظ على الجنس البشري الذي عاد سؤال الكينونة ليظهر على سطح اهتمامه بعد فجيئته التي استشعرها وهو يبصر معدلات التلوث ومفاعيل الاحتباس الحراري التي صنعها جشع «الكبار» .

قيم ما بعد كوفيد لن تولد بسرعة.. ستحتاج آلام مخاض عسيرة.. ولكنها محكومة بالسير بعد عمى عقود نحو استبدال مباحث «حوار الثقافات» و«حوار الأديان» و مفاهيم «الحق في الاختلاف» بجرأة على معالجة أسباب جوائح أخرى تهش الجسد الإنساني المنهك.. ستنتجه فيما تقدّر صوب البحث في مكافحة الجوع وقطع دابر التطرف الإرهابي وستضع على بساط البحث وفق مداخل جديدة قضايا الهجرة السرية وآفات الاتجار بالبشر وتدمير البيئة ونهب مقدرات التراث المادي (وغير المادي أيضا) للثقافة الإنسانية.

لن يكون طي صفحة الوجود هينا، ولكن أجيال ما بعد كوفيد ستشقى طريقها حتما نحو مرافق الإنسان بعد عاصفة كورونا .. ويمكن أن نفترض أنها في بداية أمرها قد تعيش حيرة البشرية القاسية ورثما هومت لفترة في أخيلة الجمهورية الأفلاطونية ، مدفوعة بالظلم إلى قرار يعيد تثبيت الضمير الإنساني .. قد تعود هذه الأجيال زمنا إلى



وهم قيادة العالم و حلم توسيع النفوذ وراء عشرات الحروب المبشرة بالوهم الديمقراطي و بالحرية يتلح آلاف مليارات الدولارات من خزنة واشنطن. إنهم لا يكادون يصدقون اليوم آلاف المكسيكيين الذين — لأنهم يعرفون «معنى الحياة» — أضحو يطالبون بالإسراع في إقامة جدار ترامب العازل بين البلدين بعد أن حطم كوفيد بسرعة خارقة أوهام القوة وتمثلات قادتهم الذين خالوا أنفسهم صناع التاريخ وبعد أن قُبر نظريات «فوكوياما» مع ضحايا الجائحة وأحرق جثة أفكار «هنتنغتون» مع جثث قتلى كورونا .

والأمر نفسه ينطبق على مهد «القيم الإنسانية» المتعالي في القارة العجوز: أوربا .. هناك، عادت إلى الذاكرة صور خمسين مليوناً من أبنائها و من أبناء الشعوب المقهورة التي كانت تحتلها ممن دفعت بهم إلى الموت إبان الحربين الكونيتين.. كانت قيادة العالم و نشر «القيم الكبرى» وهما أفاقت منه بلدان القارة مثخنة بعد أن فكت بها كوفيد فتكا ذريعا .. قتل كوفيد قبل آلاف البشر وهم تضامنهم وكشف أذوبة «أيقونة الحضارة» و «رقي» الرجل الأبيض وعزى العجز الفاجع أمام الموت الذي لم يهب لردّه عن إيطاليا (شهادتهم) غير أطباء المارق «كاسترو» والأصفر «شي جن» والتعلب «بوتين».. إن أوربا اليوم غير أوربا أمس. لن تهرع إلى الكنائس كما فعلت في القرن الرابع عشر، أيام الموت الأسود الذي حصد وقتها ثلث سكانها، ولن تحتمي بقوة الدولة كما

حصل في القرن الثامن عشر .. بات محكوما عليها أن تهاجر نحو الإنسانية (بعبارة د. فتحي المسكيني) وأن تشترك في صياغة شروط الوجود البشري القادمة مع الهندي والغواتيمالي والستراتي والأفغاني أيضا. وصار لزاما على نخبها أن تعيد تشكيل وعيها بالعالم بدل الاستمرار في النظر بحيايد بارد إلى مخيمات اللجوء وبدل إدارة الظهر إلى القضايا العادلة وبدل الإصرار على معزوفة صد «معاداة السامية» لتجميل أشع جرائم العصر: اغتصاب فلسطين !

شوارع مثالية في مدينة الفارابي الفاضلة.. ولكنها ستجد في النهاية طريقها لأن تاريخ البشرية يؤكد أن العلوم الإنسانية تنسج للعالم بعد كل وباء رداء جديدا،ولا نخاله يكون غير تحلل من ثوب عولمة سلبت البشر حقه في الغذاء وفي عيش آمن ليحل نحو «أنسنة» أوفر عدلا عمادها إيمان عميق بأن أسرار المستقبل يكتنزها إنشاء تمه بين العالم و بين العائلة.. وهذا وحده كفيل بتخليص الوعي الإنساني من فردانيته لأنه سيعيد البريق إلى عيش مشترك محتوم يتعالى عن حسابات اللغة وعن جدران الأديان ويتجاوز أسوار الإيديولوجيات أيضا.

ولامناص لعالم الغد الذي يضطرب في أحشاء القديم المتهالك من إعادة التساؤل حول جدوى ترسانات الفتك وحول قيمة آلاف القواعد العسكرية التي تمتص كارتيلاتها العملاقة ميزانيات الدول دون الالتفات إلى ما يربو عن 75 بالمائة من سكان الكوكب الذين يعيشون دون خط الفقر.. يقفون منفردين في مواجهة خط الموت اليومي بلا نصير . لقد أبان كوفيد كذبة مناعة «نادي الكبار النووي» الذي ترنح أمام الفيروس المجهرّي ولكنه أبان أيضا أذوبة التضامن بين الكبار أيضا، وشهد الناس بأَمّ أعينهم إيطاليا تتلقى الدعم من دول «محدودة النمو» و يهرع إليها أطباء كوبا وغرماء الأمم الأمريكي الذي ما انفك يصنع في نفاق على مدى عقود أسطورة تفوقه.

إن إعادة حياكة نسج القيم الكبرى سيتأسس بلا شك على مقولات التمرّد على يقينيات اللحظة القائمة المتولدة عن قناتمتها . ولا بد أن نأخذ مأخذ الجدّ في تبين مسارات التحولات القادمة مثلا قول العجوز «كيسنجر»: «إن الأمريكيان يكتشفون اليوم معنى الموت» . إنها لحظة إدراك فاجع لحصيلة حروب كثيرة اندفعوا إليها بأوهام الريح وخرجوا منها يحصون الخسائر، وهامهم يقارنون أنفسهم بالصين التي لم تنفق دولارا واحدا على نزاعات مسلحة منذ نصف قرن،وصرفت جهودها للبحث عن أسواق في العالم لما تنتجه آلاف من مصانعها في حين كان

الإعلام زمن كورونا وحرب المعنى



فطين حفصة

بنهاية شهر مارس المنقضي كان ثلاثة مليار من سكان العالم يلازمون منازلهم في عملية حجر صحي وفق المصطلح التقني الطبي أو ما سمي مجازا «احتجاز الضرورة» للتوقي من حركة فيروس كورونا الذي يحدد بوصلته الجغرافية والجسدية تحرك البشر.

ومع اقتراب شهر أبريل من إتمام أيامه مازالت دول العالم التي تحولت إلى «بؤر سكانية مغلقة ومنغلقة على نفسها» تبحث عبر مخابرها وخبرائها عن حبل النجاة الوفاقي بشكل قاطع واستئناف الحياة جزئيا عبر التخطيط للرفع التدريجي للقيود الطارئة.

جمعا ينقل التفصيلان الزمانيان المتقاربان وحدة الهدف ومسلك التعامل، أما تدقيقا وصفيا للوضع فإن دول العالم تجمعت عبر صناعاتها وأولياتها باتت في حالة حرب مفتوحة مغايرة للتقليدية مع عدو غير تقليدي تعتمد فيها أساسا على قوة الإعلام الجماهيري لتجعل منه السلم الذي تصعد عبر رسائله للمتلقي جملة قيم تاهت في زحام الفردانية، وعلى رأسها التضامن والتألف والوحدة الإنسانية وانضباط الفرد لمصلحة المجموعة، على الأقل في المستوى القطري لكل دولة أو مجموعة بشرية إذا تمت التجزئة الجغرافية وفي معناها الشامل إذا تحنتا عن الإنسانية الكونية.

في كل ذلك أصبحت الحرية قيمة وسلوك خارج دائرة النقاش المفتوح على المستوى الإعلامي فكل الحريات قيدت جبرا لا اختيارا (الحريات الشخصية بمفهومها الواسع - حرية التنقل - حرية السكن في حالات الحجر الإلزامي - حرية الفضاء العام والخاص...) لتترك المجال للحرب في معناها التعبيري القوي كقيمة جديدة بمقتضى السياق الزمني والمعيشي فلا صوت إعلاميا منذ بداية العام الحالي يعلو فوق صوت المجهود الصحي الحربي العالمي لقتال الفيروس المصنف وفق أغلب وسائل الإعلام بالقاتل.

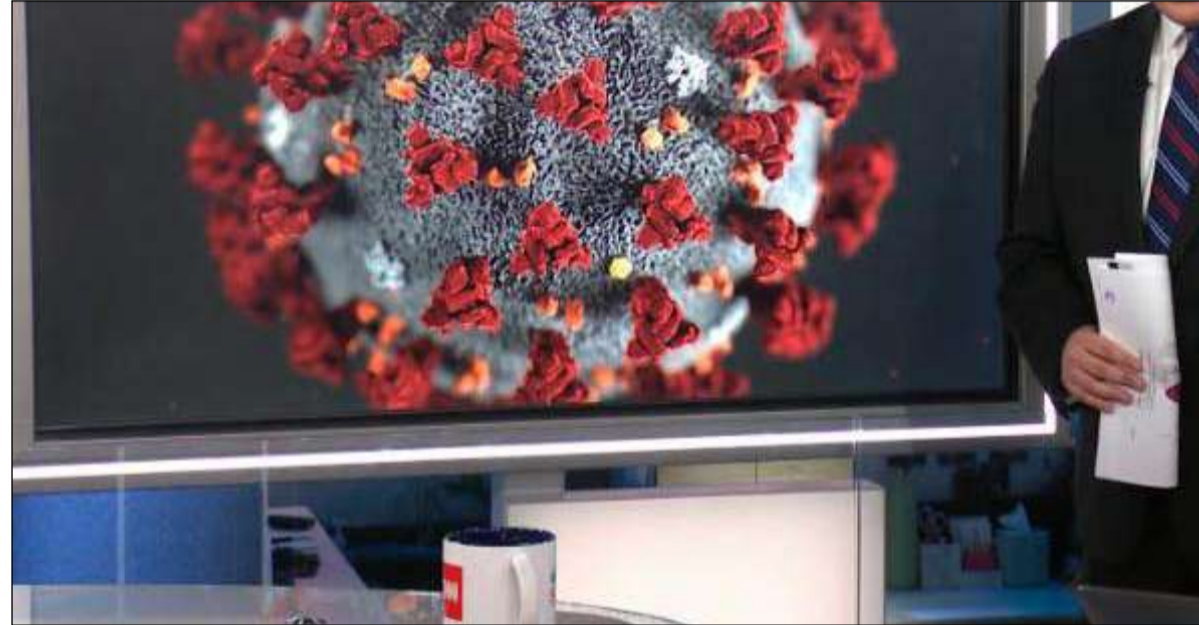
وعند الحديث عن قيام أي حرب ولو كانت افتراضية لا منطقة رمادية تتوسط سير معاركها فإما قتال أو سلام لكن عبر أي سلاح إعلامي خصوصا أن العدو غير تقليدي؟

إعلام الأوبئة مفهوم مستجد في المعجم المهني

إجابة عن ذلك أصبح المختصون في الإعلام والاتصال يتداولون مرور الزمن الوبائي في العلم مفهوما مستجدا في خندق المعركة وهو إعلام الأوبئة كحال الفيروس المستجد إذ أن حالة التعبئة الإعلامية العالمية العامة لمكافحة الوباء لم يسبق وجود مثل لها في الزمن أيضا إلا أثناء أحداث مصرية كالحرب العالمية الثانية أو مهمة ككؤوس العالم أو منافسات الألعاب الأولمبية التي تستقطب مليارات المشاهدين في قوس زمني محدد لكن في حالة هذا الفيروس فإن هذا القوس ترك مفتوحا زما وتعبئة .

أما إذا اقتربنا أكثر من تدقيق تفاصيل الإعلام زمن الوباء فسنجد الصدى النفسي لهذه الحرب الجارية يتوقف عند مقولة أب مدرسة التحليل النفسي سيغ蒙德 فرويد وكأنها تحاكي ما يحدث اليوم إذ يقول

سفيان الشورابي وخذير القطاري مختفيان في ليبيا منذ سبتمبر 2014



«نحن نسعى إلى أن نتجنب الأمل أكثر من سعيينا لأن نجد السعادة» فالمعركة الإعلامية في بعدها النفسي تشد العزائم والاستعداد للتوقي من العدو أولا وأساسا .

وإذا طرحت الحرب وسائلها للتصدي لهذا الفيروس فإن الآلة القيمة لتحقيق الطمأنينة هو ما ترسله وسائل الإعلام إخبارا وتغطية وتوجيها وتفسيرا وتحسيسا وتحليلا واستقصاء للمعلومة ودفعاً للمتلقي بهدف فتح ممرات آمنة له تبدأ صحيا بتطويق الفيروس مروراً بانكفائه نهاية بإزالة خطره تماما لكن كل هذا بأي ثمن؟

الحرب الإعلامية عمود لسيكولوجية الأوبئة

تجمع كل الدراسات الاجتماعية السابقة والحالية وربما اللاحقة أن الأوبئة ترك آثارا طويلة على الشعوب وعلى عقلها الجمعي وضميرها المتحرك وعلى الإعلام هنا السعي إلى محوها بأسرع وقت ممكن إذ تحدث سيكولوجية الأوبئة وبسرعة تغييرات عميقة على الفرد والجماعة سلوكا وعواظفا وتصرفا وردة فعل وهو ما تتم معابنته منذ ظهور فيروس كورونا ففي حين تنتهي كل الحروب الواضحة على الوباء (الصحة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والأمنية) عند محطة أو سياق واضح فإن الحرب الإعلامية لا تنتهي بمجرد انتهاء هذه المعارك بل تستغل المساحات الإخبارية أساسا على اختلاف

منصاتها المطروحة تقود الترتيبات الجديدة لما بعد كورونا . وتؤكد الإحصائيات المنشورة في هذا السياق ومنها ذكرا لا حصرا ما أصدرته هيئة الإذاعة البريطانية أن الأخبار المتعلقة بكورونا تحتل صدارة الاهتمام على المستوى العالمي ما جعل من كل نشراتها مثلا تحتل المرتبة الأولى محليا إذ شاهد نشرة السادسة مساء التي عرضت يوم 18 مارس الماضي على القناة التلفزيونية الأولى للمؤسسة البريطانية 9 ملايين شخص وهو رقم لم تحققة منذ أعياد الميلاد للعام 2008. أما مجلة تايم الأمريكية فقد أشارت في دراسة أجرتها مؤخرا أن عدد الصفح التي تناولت خبر انتشار فيروس كورونا تضاعف بـ23 مرة مقارنة بفترة انتشار وباء إيبولا في العام 2018.

مؤشران عالميان لا يجانبان أيضا الواجهة المحلية فنشرة أخبار الثامنة



«كورونا» تعدّل البوصلة



خولة شبح

«لدينا فرصة لاستغلال إرتفاع منسوب ثقة المواطنين في الإعلام خلال هذه الأزمة من أجل الإصلاح ورأب الصدع معه وكسبه في صفنا»، هكذا تحدثت الصحفية المستقلة مبروكة خذير عن تمثلا لمستقبل العلاقة بين الإعلام والمجتمع.

لا يشك اثنان في أن الإعلام لعب دورا كبيرا وطيلة شهرين في نقل المتغيرات في ظل «فيروس كورونا» الجديد. وبارتفاع نسب المتابعة في ظل تعطش المواطنين لمعرفة المستجدات شكلت وسائل الإعلام منسوب ثقة محترم يمكن البناء عليه في المستقبل. لكن الأکید أيضا أنه داخل المنظومة الإعلامية نفسها بدأت حالة من التفكير والنقاش، ولو بنسب متفاوتة، حول الدروس المستخلصة من الأزمة ومدى تأثيرها على الإعلام والصحفيين أنفسهم.

خلية نحل ...

نحن نتحدث هنا عن دور الإعلام الذي يستمد شرعية وجوده من حاجة المجتمع إليه، وسط هذا الزخم الهائل من المعلومات التي تتطلب كس وتحليل دقيق قبل نشرها، يعمل آلاف الصحفيين والمراسلين الصحفيين عليها كخلية نحل.

داخل هذه القاعات بدأت مراجعة أولويات التحرير، إذ بان بالكاشف أن كثيرا من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية اللصيقة بحياة المواطن لم تأخذ الحيز الكافي إلى الآن، فقطاع الصحة مثلا كان شبه مغيب في المحتويات الإعلامية باستثناء بعض البرامج والتقارير الصحفية التي تنشر بين الفينة والأخرى ولم يكن هذا النوع من المواضيع محور اهتمام بالنسبة لوسائل الإعلام الا في مناسبات قليلة كان آخر ملف «الوالب القلبية منتبهة الصلوحية» الذي أثير في 2017 والذي مازال مصير التحقيق فيه مجهولا.

تقول الصحفية مبروك خذير أنه «بعد سنوات من العمل اكتشفنا أننا لم نركز سابقا بما يكفي على هذا الموضوع رغم أهميته القصوى على صحة المواطن ولو علمنا عليه سابقا لكان وعي المواطن أكبر وكان واقع المنظومة الصحية أفضل».

ويغيب على المشهد، مع بعض الاستثناءات، الصحفيون المختصون في المجال الصحي والضيوف المؤهلون للحديث حول الوضع الصحي من باحثين وجاءت كورونا لتضع الصحفيين أمام ضرورة تحديد من يخبر ومن يفسر.

وبالنسبة لمبروكة «الأمر ليس متعلقا بالكورونا فقط»، ففي ظل هذا الزخم الكبير من الأخبار لا بد من وجود مختصين في بلاتوهات وسائل الإعلام وأجناس صحفية أخرى تعنى بمسائل حيوية تحدث بالتوازي مع التغطية اليومية للأخبار، من ذلك ملفات الاحتكار والفساد التي لم يخض فيها في السابق ولم يعاقب المسؤولون عنها.

وبات من الثابت بالنسبة للصحفية المحترفة «أهمية القيام بأعمال صحفية على مواضيع استقصائية تهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهدف تغيير واقع المواطن والتي ان تم العمل عليها مسبقا كان يمكن أن تكون وطأة الأزمة أقل مما هي عليه الآن».

ولكن الزخم الكبير للمعلومات التي تنشر حاليا عبر وسائل الإعلام تميزت بالانتقائية في اختيار المواضيع وتوجيه التركيز على المعلومة أو النقاش حول فيروس «كورونا» فقط وهو ما قد يؤدي

المعلومة الصحيحة بناء على ضوابط مهنية دقيقة». نعم، إن أي خبر، أي حدث خاصة ما يتعلق بفشل السياسات العامة قد يثير ردود فعل من قبل المواطن على السلطة وقد يدفع السلطة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لفائدة المواطن وهذا ما يدخل في خانة مبدأ الواجب والمسؤولية في التقصي والتأكد وتعميم المعلومة والتي تلعبها وسائل الإعلام.

ويعتقد عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري عمر الوسلاطي أن «درجة تفهم وسائل الإعلام لدورها الأساسي في تغيير التوجهات العامة في البلاد، سيدعم مسؤوليتها في تقديم مضامين ذات جودة تعتمد على مصادر موثوقة ومختصة وتفاذي الأخطاء التي وقعت فيها الماضي».

وسيكون الإعلام في مرحلة ما بعد الكورونا أمام تحديات إخراج البلاد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور هذه العاصفة، حيث يخوض العاملون في القطاع نقاشات حثيئة حول الدور المطلوب منهم في دفع المجتمع في اتجاه الخروج من الأزمة.

هنا تتغير ؟

ويبدو أن المسألة تتطلب الكثير من العمل، حيث يرى الدكتور فرج زميط أن «الإعلام صفة عامة والمهنيين وأرباب العمل ليسوا جاهزين في غياب رؤية واضحة رغم محاولات التعديل الذاتي في ظل ضعف التكوين وظروف العمل الهشة والوضع الاجتماعي الصعب للصحفيين أنفسهم».

حيث بقي دور الدولة محدودا في دعم الإعلام وتركيز إستراتيجية وطنية تدعو لها كل الهياكل المهنية للنهوض بقطاع الإعلام. حيث مازالت مصادر التمويل توجه الإعلام في ظل اعتماد الإشهار كأهم «مصادر الإسناد» بالنسبة للمؤسسات.

ويقول الوسلاطي أن «الدولة تتحمل المسؤولية في وضع سياسة عامة للإعلام تقول على آليات دعم الإعلام الخاص الذي قد يعتمد أحيانا على الإثارة لأنها يمكن أن تعود عليه بموارد مالية والتي عقدت جائحة كورونا ظروفه الاقتصادية في ظل شح موارد الإشهار».

حيث ترى هيئة الاتصال السمعي البصري وعديد الهياكل المهنية كالتقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنه من الضروري تركيز «صندوق دعم الإعلام» لتمويل البرامج ذات الجودة في القطاع الخاص نظرا للدور الذي يلعبه في إحداث التنوع والتوازن والمنافسة مع ضرورة دعم الإعلام العمومي في تسليط الضوء على اهتمامات المواطن.

وحتى لا تمر هذه الهزة التي دفعت الصحفيين إلى المراجعة والتعديل حسب فرج زميط، يجب أن يكون المشهد أكثر وضوحا مما سبق عبر تركيز آليات تعديل ذاتي، كتركيز الهيئة الدائمة للاتصال السمعي البصري وتركيز مجلس الصحافة الذي سيلعب دورا تعديليا في مجال الصحافة المكتوبة والالكترونية.

وترى الصحفية المستقلة مبروكة خذير أن «إصلاح الإعلام يمر مباشرة عبر إعادة الهياكل المهنية ليكون لديه تأثير أكبر على المجتمع حتى لا تمر هذه الهزة مرور الكرام وتعود إلى ما كنا عليه سابقا ولتدارك الأخطاء الكبيرة التي مررنا بها والتي دفعتنا إلى الإصلاح».

واليوم وبعد هذه التجربة الجديدة التي خاضها الإعلام التونسي فإنه بات من الثابت لدى المواطن أن الصحفي هو المصدر الأول للمعلومة الصحيحة وغير المضملة في ظل الأخبار الخاطئة المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي وهو فرصة لتدعيم هذه الثقة والحفاظ عليها في إعلام يخدم مصلحة المواطن.



أخلفة المجتمع

لم تكن مراجعة الأوليات هي النقطة الوحيدة في سلم نقاش المهنيين، ولكن ما يحصل في المشهد الإعلامي حسب الدكتور فرج زميط الأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار «يندرج ضمن المنظومة التفكيرية حيث بات الصحفيون ينظرون إلى ممارساتهم عن بعد وهي نقطة جيدة تمكنهم من النقاش حول المنظومة الإعلامية وتطوير نفسها من الخارج، وهي ظاهرة صحية عاينها في سياقات تغطية الأحداث الإرهابية سابقا».

المطلوب بعد هذه المراجعات أن يعمل قطاع الإعلام على تعديل نفسه قبل الوصول للعقوبات وتحسين ممارساته في اتجاه الدور الاجتماعي ودوره في أخلفة المجتمع.

حيث يقول الدكتور زميط : «أن يكون الإعلام فضاء للنقاش فهو مساعدة للمتلقي في أخذ موقف أو قرار عقلائي من مسائل تهمه تتبناه المجموعة وليس مبني على الأيديولوجيا» ويشدد زميط على أن الدور الرئيسي للصحافة بالأساس هو «إنارة ما هو مظلم من بين الكم الهائل من الأخبار وهو ما يمكن المتلقي من أخذ

صرخة الكورونا:

كفى استنزافا للطبيعة والبشر!

عبد السلام



ما الذي يحدث في العالم هذه الأيام؟ أي اضطراب وأية بليلة أحدثها هذا الفيروس التاجي المستجد CoVid-19 على نواميس المجتمعات البشرية التي اعتادتها طيلة الثلاثين سنة الأخيرة؟ كيف أوقفت حركة الاقتصادات والباوخر والطائرات وأجبرت مليارات البشر على ملازمة ديارهم في هذا الظرف الوجيز؟ كيف لنسق الحياة المتسارع الذي اعتدناه في الخمس عشرة سنة الأخيرة أن يتوقف بهذا الشكل الحاد والمفاجئ؟ أين البورصات وحركة السيارات والعاقلات، ودخان المصانع المنبعث ليخضع الحياة على الكوكب؟ أين حركتنا ومواعيدنا التي لا تنتهي ولهائنا وراء النقل ووراء مصاريف الحياة بشكل ألهي المرء عن أخيه وزوجه وبنيه، بل شغله حتى عن نفسه وحققا عليه؟ كيف كشف هذا الكائن المجهرى والذي لا يعمى إلا في خلائيا كائن حي آخر الوجه القبيح لحضارتنا ولعصرنا ومجتمعاتنا خاليا من المبحر؟

كان لا بد من وقوع هذه الجائحة العالمية لتفضح عيوب مجتمعاتنا، وتكشف أن وراء هذا النسق الجنوبي للحياة وللإقتصاد والمجتمعات فقر فادح في أساسيات المجتمعات من صحة وغذاء وتربية وعمل لائق يتناسب مع حاجيات المجتمع الحقيقية لا مع الحاجيات المفتعلة التي تفرضها الطبقة المهيمنة على علاقات الإنتاج في العالم ومن يدور في فلك تحالفاتها من طبقات متمسّحة من هذه الهيمنة.

منذ مطلع السبعينات، تراقف مسار الهيمنة الجنوبية للأوليغارشية المالية المضاربة على العالم مع بدايات الثورة الرقمية والمعلوماتية والبرمجية التي تعيش غمارها اليوم، وخلقت تطورا منقطع النظير لوسائل الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ودمشت بذلك مرحلة جديدة من تكثيف رأس المال وتكريزه أكثر بكثير من بدايات نضج المرحلة الاحتكارية المالية المسماة «الامبريالية» في مطلع القرن العشرين. فحجم الثروة العالمية ناهز 240900 مليار دولار سنة 2013، واحتكر فيها 1% من سكان العالم (الأكثر ثراءا) حوالي 46 بالمائة من الثروة العالمية، في حين لم يتجاوز 3 بالمائة نصيب 68,7 بالمائة من سكان العالم (الأكثر فقرا).

وانتخ مسار تركّز الثروة العالمية نسقا تصاعديا بشكل خيالي منذ 2009. ففي سنة 2017، كان نصيب 47 شخصا الأكثر ثراءا في العالم يوازي نصيب نصف سكان الأرض الأكثر فقرا أي حوالي أربعة مليارات من البشر. وفي سنة 2018، انحسر هذا الرقم أكثر وأصبح بين يدي 26 شخصا الأكثر ثراءا.

وبالتوازي مع تركّز الثروات، ازداد الفقراء في العالم فقرا، وازداد المهتمّشون تهميشا، وتدهورت في العالم جميع المرافق والخدمات الحياتية الأساسية للمجتمعات من غداء ونظافة وصحة وتعلّم وحتى الهواء أضحى قاتلا. فهذه الطغمة المالية العالمية استنزفت موارد الطبيعة بشكل غير مسبوق في تاريخ الكوكب، وجعلت معظم الإنسانية تعيش في ضغط مدمر. ولم تدخر هذه القلّة الاحتكارية المضاربة في سبيل ذلك استعمال جميع أدواتها السلطوية المتاحة من نخب سياسية حاكمة وحليفة، إلى نخب جمعياتية ومنطباتية رديفة، ومن منظّرين اقتصاديين ومفكرين خانعين إلى سنّ الحروب وافتعال الصراعات المجتمعية المسلحة وتغذيتها، إلى التلصيق الإعلامي والظلم المعلوماتي اليومي والتحكم عن بعد في خيارات ونسق حياة معظم الإنسانية التي بقيت تستهلك في منتجاتها وتساريف خياراتها طمعا في مصير أفضل أو للبقاء قيد الحياة في أحيان كثيرة.

ففي الوقت الذي تتراجع منذ السبعينات نسب الأدوات على الشركات ونسب الأدوات على الثروة، تتفاقم وتتوتّع مختلف الضرائب التي تتقل كاهل السواد الأعظم من البشر 5 فتمسّ العمال والفلاحين وغالبية الموظفين وأصحاب الحرف وأصحاب المهن الحرة وأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة، علاوة على جيوش المعطلين والمهمّشين المرتبطين معيشيا بهذه الفئات. وبدعوى المساواة في الضريبة يُخاتل العدل والإنصاف، وتختلّ قدرة غالبية الطبقات والمجتمعات على البقاء قيد

الحياة وعلى ضمان المصاريف الضرورية للعيش الكريم ناهيك عن الادخار أو تطوير المداخيل. في حين يتمتّع أصحاب الثروات الضخمة بجمع المداخل التشريعية والحيل الجبائية لتخفيف نسب مساهمتهم في الضرائب وتنمية استثماراتهم وتمكينهم من توسيعها وإعادة استثمارها أو إعفاء جُلّها من الأداءات.

ونفس ما تمارسه الطغمة الحاكمة المضاربة المهيمنة على العالم بشكل واسع، تمارسه الطغم المالية الحليفة لها والمتشبهة بها من أصحاب الثروات المالية الربعية وغير المنتجة في مختلف المجتمعات المتخلفة اقتصاديا ومن بينها تونس. حيث تستأثر المجمععات العائلية الخمس والعشرون الكبرى المحتركة للحياة الاقتصادية وللمؤسسات المالية بأكثر من 85 بالمائة من الثروة وتتحكم في مفاسل الحياة السياسية والجمعياتية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية وما تبع ذلك من مؤسسات إعلامية ومفكرين وإنتاج ثقافي. كل هذا لتفرض في معظمها نفس الخيار الاستنزافي للطبيعة والمدمر للمجتمعات البشرية وللأفراد.

وماذا خلفت لنا هذه الطغمة غير تفاقم المديونية، ومشاركة البلاد على الإفلاس مقابل مضاعفة ثروتهم؟ وماذا أنتجت غير نسج صناعي مدمر، وفلاحة مفقرّة بغير أفق، وتعليم يعمّق التجهيل، وصحة لا تليق بكرامة البشر وتفوق مصاريفها إمكانيات السواد الأعظم، وحياة سياسية عفنة تفوح بالفساد والارتباط ومصالح القوى الاستعمارية والإقليمية المعادية لمصالح شعبنا.

كل هذه الحقائق التي كانت تقال لعقود طويلة بشكل غير مسموع في العالم وفي الوطن العربي وفي العالم أتاححت الكورونا فرصة لا للإصداغ بها، ولكن ليقف عليها السواد الأعظم من المضطهدين في العالم بجميع طبقاتهم وشراكتهم.

صرخة الطبيعة وانتقامها عبر الفيروس المستجد، هي صرخة على انتهاك هذه الطغمة لأسط نوازات الطبيعة وغزوها لأكثر أغوارها «حميمية» واستقرارا على مدى ملايين السنين، من الغلاف الجوي الممتنع، إلى الغابات المدمرة، إلى القطبين المستباح جليدهما، إلى ثروات الأرض الباطنية. صرخة الطبيعة وانتقامها فضحت هشاشة خيارات هذه الطغم المحمسة برقاب المجتمعات، والمستهينة بحياتها وكرامتها ناهيك عن تطورها. فمن التعامل المتهاون مع مخاطر العدوى في إسبانيا وإيطاليا واندلثرت حماية لمصالح الشركات المستشهرة و«شركات كرة القدم»، إلى الخطاب الفاشي لجونسون رئيس وزراء بريطانيا حول «مناعة القطيع والنذير المستسلم بفقدان الأجيال» قبل استدراك الأمر حال تفشي الوباء، إلى الخطاب الصياني لساسة البيت الأبيض حول استهداف الفيروس للصين وإليران في بداياته، ورفض القيام بأية إجراءات وقائية قبل أن تحل الكارثة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية؛ وصولا إلى الأصوات المرتفعة لعدم المساس بمصالح الطغم المالية والتخدير من عواقب الحجر الصحي

الشامل في العالم؛ مروراً بمحاولة استغلال محنة الوباء لتحقيق مكاسب عابرة ورخيصة سواء بعبء شركات الأدوية لاستعمال الكلوروكين كخيار علاجي عاجل أو بما فاح من صفقة الكهانات في تونس والتي تشوبها على الأقل خروقات عديدة للمنطق السليم والمنهجية السليمة حتى في الظروف الاستثنائية؛ كل هذه الأمثلة وغيرها تكشف استهانة هذه الطغم بحياة الإنسان وازدهار المجتمعات وكل همها استعادة نسق نشاطها وأرباحها.

بل إن خمسة عقود من خيارات الخوصصة وتدمير مؤسسات القطاع العام في العالم فضحت حجم الجرائم التي ارتكبت في حق صحة المواطن وغذائه، وفضحت أن هذا الخيار استنزاف ثروات المجتمعات لصالح حفنة من مصاصي الدماء دون أن يرتقي ولا يحسن الخدمات الأساسية مثلما دأب أنصار هذا الخيار على ترديده على مسامعنا، فبينما المؤسسات الصحية في أكثر الدول الرأسمالية تقدما في أوروبا وفي أمريكا الشمالية أضحت متدنّية والإطارات الصحيّة تعمل في ظروف صعبة ولا تستجيب للشرط الأساسية في حق الإنسان في الصحة وفي حياة كريمة. وكانت معظم هذه المستشفيات عاجزة عن التعامل بشكل فعال مع الوباء، والحيولة دون سقوط عشرات الآلاف من الضحايا، فيما معظم المؤسسات الصحية الخاصة وأطباء الممارسة الحرة يغضون البصر ويتعاملون وكأن

ما بعد كورونا، هل مازال للرأسمالية ما تضيف؟



عبد الكريم الشابي

لقد تم الزج بنا منذ سقوط الجدار إلى عالم مصاب بالشيذوفرايا يحثنا عن الحريات والحقوق كقيم إنسانية «كونية»، لا يستغني عنها السوق من أجل الازدهار ومن ناحية أخرى لا يتوانى عن مصادرة حقوقنا في البحث والتدقيق في مشروعية هذا السوق وعن مكانة الإنسان فيه، وحتى محاولات «أخلاق»الاقتصاد المالي المعوم التي دعا إليها البعض بعد الأزمة المالية العالمية لأواخر العشرية الأولى من هذا القرن بآت فشل مريع ودفنت في مهدها. مع مرور الاقتصاد المالي المعوم إلى أقصى درجات الربحية والمراكمة على حساب قيم التعاون والتضامن والتآزر

بين الناس وجدنا أنفسنا بصدد إعادة تشكيل العالم، حروب جديدة أساسا في المنطقة العربية وعلى مشارف روسيا، أعادت تدوير بعض الدكتاتوريات ونصبت دكتاتوريات جديدة متوافقة مع النظام العالمي الجديد وصولا إلى «ربيع عربي» لم يزهز شيئا سوى تخريب ليبيا وسوريا واليمن، مروراً ب«الصين مصنع العالم». تأتي علينا إذا جائحة كورونا لتذكّرنا بمدى تحكم «الأخلاق البروتستانتية» في مصائرنا منذ انتصارها في صراع قيادة العالم.

إن من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها سريعا من تجاوب الدول مع أزمة الكورونا الجديدة هو أن هشاشة الوضع الصحي العالمي مرتبطة أساسا بسياسات التقشف في المصاريف العمومية من طرف مختلف الحكومات والكيانات الليبرالية، يظهر ذلك أساسا في دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا ومن ثمة فرنسا، هذه الدول تعاني

من وجودها داخل الاتحاد الأوروبي ومن تحديد سقف تدخل الدولة في المصاريف العمومية من أجل مزيد المردودية والربحية للقطاع الخاص وقطاع البنوك والتأمين، ما دفع القطاع الصحي في فرنسا مثلا، إلى التدهور السريع واللجوء إلى الإضرابات

والمواجهات مع القوات البوليسية قبيل أزمة الكورونا، والملاحظ أيضا هو أن حركة هجرة الإطار الطبي والشبه طبي في فرنسا نشيطة مثل ما هو الحال بالنسبة لنا في تونس. تتمحور مشاكل القطاع الصحي في ضعف التجهيزات واقتطاع الميزانية

الذي يؤثر حتما على الانتدابات الجديدة إلا إذا كانت متأتية من الخارج، ففرنسا تعد جذابة إلى حد الآن بالنسبة لعديد الكفاءات في الجنوب. كذلك هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي يشترط فيها التمتع بتأمين خاص باهض الثمن إذا أردت الحصول على تغطية صحية جيدة مما دفع أحد المصابين بكوفيد19 من متساكني نيويورك قبل الإعلان عن قانون الطوارئ إلى السؤال عن «من سيدفع ثمن وضعي تحت جهاز المساعدة على التنفس» وذلك لكي يقرر إن كان يريد هذه الخدمة أو لا. الوضع يبدو أكثر مأساوية عندما نعرف أنه بموجب قانون الطوارئ أصبحت المصحات تتقاضى 39 ألف دولار من أجل وضع كل مريض كوفيد19 تحت جهاز المساعدة على التنفس في حين تكلف نفس العملية 4700

دولار فقط في الحالات الأخرى وهو ما يفسر جزئيا الارتفاع المفاجئ للحالات المبلغ عنها والتي تخضع للمساعدة على التنفس. هنالك موضوع خطير آخر تبادلنا لنا من خلال الهجمة والقرصنة من أجل الحصول على تجهيزات الحماية الشخصية كانت ضحيتها دول مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا والباربادوس والجامايك وحتى تونس وكان أهم القرانصة هي الولايات المتحدة الأمريكية، الولايات المتحدة التي رفضت رفع الحظر عن مواطني الدول مثل كوبا وفينزويلا وإيران رغم أن الأخيرة من أكثر الدول المتضررة ورغم نداءات الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريز، لتخلي عن هذه العقوبات القاتلة. في الولايات المتحدة أيضا شاهدنا طوابير سيارات لأكثر من 30 كيلومتر في انتظار المساعدات الغذائية كما شاهدنا أيضا في لاس فيغاس مساحات شاسعة من مأوى السيارات أعدت لينام فيها المشردون وهم عرضة للمرض عوض إيوائهم وقتيا في أحد آلاف النزل الفارغة في المدينة. رأينا أيضا كيف تم اختلاق ملايين المليارات من الدولارات بضغطة زر فقط لإنقاذ وول ستريت وشركاته العملاقة.

من المفارقات أيضا أن دولة صغيرة محاصرة مثل كوبا أرسلت آلاف الأطباء والإطارات شبه الطبية إلى كل من طلب منها ذلك من الدول وأن الصين أرسلت الإمدادات إلى كل الدول بما في ذلك الولايات المتحدة وبالرغم من ذلك فنحن لا نكاد نغفو حتى نستفيق مجددا على أخبار زائفة معدة لدق طبول الحرب على «مصنع العالم». هذه العنصرية لم تطل الصينيين فقط بل طالت الأفارقة، ضنا من بعض «الأورومركيين» أنه يمكنهم الاعتداء على أهلنا في الجنوب واعتبارهم حقلا للتجارب.

لو أردنا الاختصار فالقول أن العالم اليوم يعاني من تغول القيم الربحية على قيم التعاون والتآزر والتضامن الإنساني ولا داعي في هذا المجال إلى التذكير بمآسي الاحتكار والمضاربة داخل البلد الواحد في المواد الأساسية مثلما هو الحال في تونس. في الواقع ليست هذه الأزمة سوى أزمة قيم الليبرالية التي تضع الربحية في أعلى سلم اهتماماتها فتهمل الإنسان لأنه لا يكون مجديا لها إلا إذا كان عملا نشيطا أو ثريا متعافى وفي كل الحالات عليه أن يكون مستهلكا نهما.

ونحن نقترّب من انفراج هذا الفصل من الأزمة علينا أن نكون جادين مجتهدين في الدفاع عن قيم تعيد الإنسان إلى مركز العملية الإنتاجية والإبداعية والاجتماعية، علينا انتهاز مبادئ التضامن والتكامل بدلا عن التنافسية والربحية. للأسف يبدو من خلال التواصل الحكومي أننا سنكون على موعد مع المزيد من «التضحيات» والتقشف ومساعدة «المضاربين» سنكون مجددا على موعد مع النسخة المحلية المعدلة جينيا من «الأخلاق البروتستانتية».



ظروف العاملات والعمال فترة الحجر الصحي الشامل

ضياء تفتق

في بادئة هي الأولى من نوعها على الساحة النقابية والوطنية، و من أجل تجميع المعطيات المتعلقة بوضع العمال والعاملات في فترة الحجر الصحي الشامل والذي رافقه الإعلان عن حظر الجولان، سعى فريق العمل بالجريدة المدنية المتكؤن رئيسياً من الصحفي نصر الدين ساسي عضو النقابة العامة للإعلام وضياء تفتق المتصرف رئيس بالاتحاد العام التونسي للشغل، من خلال استبيان إلكتروني نشر على عديد الصفحات النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل (فايسبوك)، إلى إبراز نتائج أهم المظاهر التي تميز الواقع المعيشي للعمال وذلك في خطوة لبناء خطة عمل من شأنها التأثير في السياسات المعتمدة حالياً وكذلك اثر الخروج من أزمة تفشي الوباء العالمي كوفيد-19- ونتائج المنتظرة على واقع الشغل ومستقبله.

منهجية العمل والفئة المستهدفة:

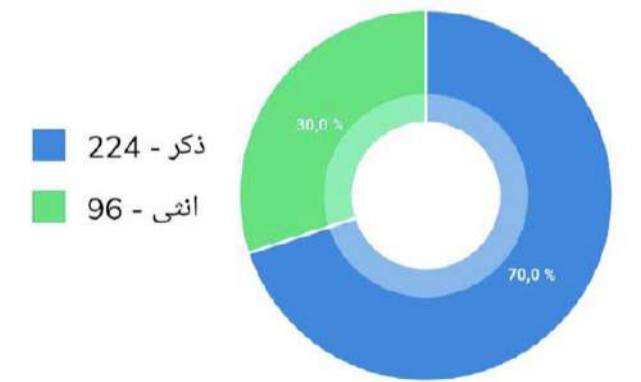
وجه القائمان على هذا العمل الاستقصائي مجموعة من الأسئلة وعددها 18 تتعلق بالنوع الاجتماعي والشرحة العمرية والجهة وتحمل المسؤولية النقابية أو الانخراط في المنظمة، والقطاع وفقاً للتقسيم الهيكلي بالاتحاد والقطاع الاقتصادي سواء كان ذلك قطاعاً خاصاً او وظيفة عمومية.

كما طرحت مجموعة اخرى من الأسئلة تتمثل في طبيعة المسكن وكيفية استغلاله وعدد القاطنين بنفس المسكن والمرض بالأمراض المزمنة ووسائل التنقل للاتحاق بمقرات العمل وطريقة تقاضي الأجر واستعمال البطاقات البنكية في السحب أو المعاملات المالية والعمل فترة الحجر الصحي.

وشملت الأسئلة كذلك الوضعية المهنية للعاملات والعمال وتشغيلية المؤسسة ومدى احترامها لتطبيق القانون.

وقد لاقى هذا الاستبيان التفاعل الإيجابي من قبل 320 مستجوبة ومستجوب يتوزعون على 24 ولاية، و 38 جامعة عامة إضافة إلى النقابات الخصوصية.

تجدر الملاحظة ان عملية تجميع المعطيات وتلقي الاجابات انطلقت يوم 28 مارس لتستغرق أسبوعاً وتنتهي يوم 5 أبريل 2020، وتمثل هذه المدة النصف الثاني من فترة الحجر الصحي الشامل الذي اقترته السلطة التنفيذية وقبل التمديد فيه أكثر من مرة.



1 - نتائج عامة:

1 - مشاركة النساء العاملات في البحث الميداني

شارك في هذا الاستبيان الإلكتروني 320 مشاركة ومشارك 30 منهم من الإناث و 70 من الذكور.

2 - الشريحة العمرية:

وبحسب السن، شكلت الشريحة العمرية الممتلئة للشباب العامل، أقل من 35 سنة، نسبة 34.1 %، والفئة بين 35 سنة و 45 سنة بلغت النسبة 43.4 %، أما على مستوى الشريحة العمرية بين 45 سنة و 60

II - النتائج المتعلقة بالأسرة:

1 - تركيبة العائلة القاطنة بنفس المسكن:

تفاعلاً مع الأسئلة في مستوى تركيبة العائلة القاطنة بنفس المسكن، والتي تشمل العاملة أو العامل والقرين/ة أو ان وجد/ت والاصول ان هم في الكفالة أو الفروع ان وجدوا، ابرزت النتائج ان اغلب الاجراء تفوق تركيبة اسرهم 4 افراد وذلك بنسبة 60 % وتوزع ابرز النسب كالآتي: 30.3 % للعائلة المتكونة من 4 افراد و 29.7 % للعائلة المتكونة لـ 5 افراد او أكثر.

2 - الإصابة بالأمراض المزمنة:

فيما يتعلق بالأمراض المزمنة ومنها مرض السكري وضغط الدم و امراض القلب و الشرايين والربو والسرطان... صلب مكونات العائلة الواحدة، فقد اشارت نتائج الاستبيان الى ان أكثر من نصف العائلات يوجد بها حالات اصابة واحدة على الأقل بمرض مزمن 50.6 %، بل ان بعض العائلات تسجل اصابة أكثر من شخص واحد بأحد هذه الامراض وذلك بنسبة 19.7 % ولنا ان نتخيل استتبعات ذلك على مستوى ظروف العيش والمقدرة الشرائية و التغطية الاجتماعية و مصاريف العلاج ...

تجدر الإشارة الى ان الاحصائيات المتعلقة بحالات الوفاة بفيروس الكوفيد 19 حسب ما صرحت به منظمة الصحة العالمية

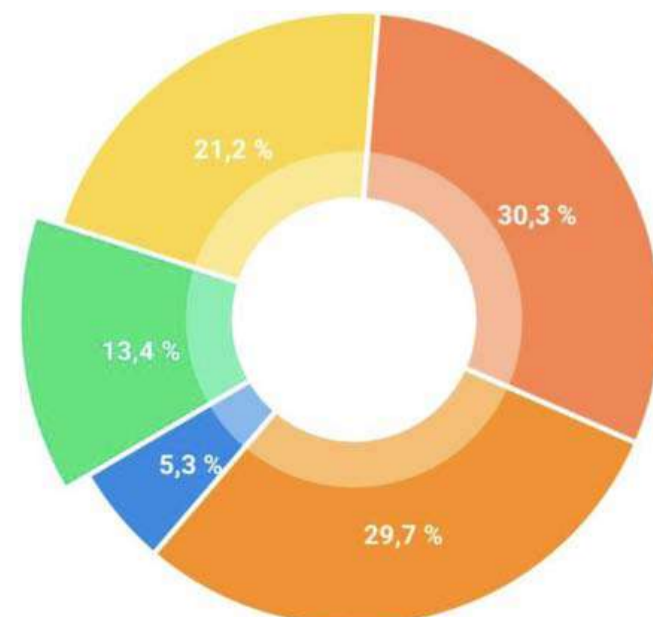
كذلك، تبرز لنا الارقام التفاوت في الإصابة بالأمراض المزمنة لدى العائلات حسب القطاعات الاقتصادية. حيث يسجل في القطاع الخاص ان نسبة 46.31 % من العائلات يوجد بها حالة او أكثر مصابة بمرض مزمن، وهي نسبة تقل عن موظفي الدولة والبالغة 54.39 % من الاسر، وتوزع الى 60 % من العائلات في القطاع العام و 52.39 % من العائلات في الوظيفة العمومية.

ونفيدنا الارقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية المنشورة بتاريخ شهر فيفري 2020 والمتعلقة بدولة الصين قد رتبت نسبة الوفيات بمرض الكوفيد 19 والتي يشكو اصحابها من مرض مزمن حسب الخطورة كالآتي: امراض القلب و الشرايين ثم السكري ويتبعها الربو فضغط الدم و السرطان.

3 - طبيعة المسكن للعمال:

وفي نفس محور العائلة، نتبين من خلال نتائج الاجابة عن اسئلة الاستبيان المتعلقة بطبيعة المسكن الذي يقطنه الاجراء الذي وقع تقسيمه الى ثلاث انواع وهي المسكن الوظيفي و المسكن الجماعي (عمارات) و المسكن الفردي (فيلات)، يشكل المسكن اعل نسبة من بين كل انواع المساكن بنسبة بلغت الـ 58.13 % فيما يمثل المسكن الوظيفي اقل نسبة حيث لا تتجاوز 2.8 %.

تجدر الإشارة ان هذه المساكن اما انها تستغل على وجه الكراء او تعود ملكيتها الى الاجراء، زقد ابرزت لنا النتائج ان 55 % من المساكن تعود ملكيتها الى الاجراء مقابل 45% منها تستغل على وجه



شخص واحد - 17

2 - 43

3 - 68

4 - 97

5 او اكثر - 95

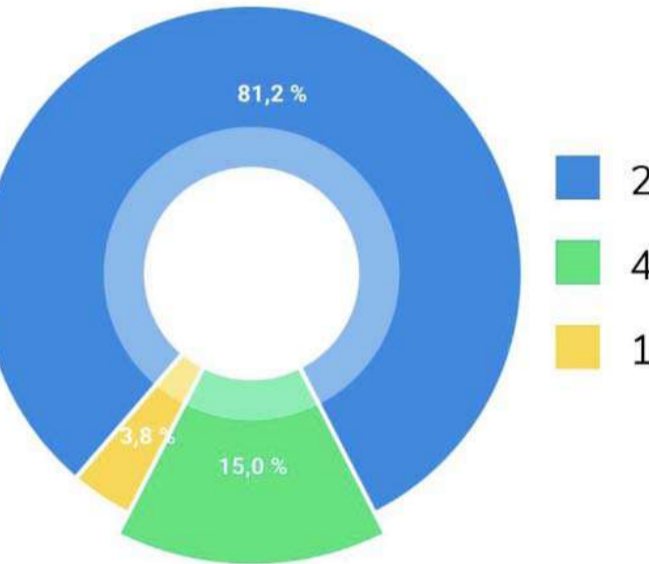
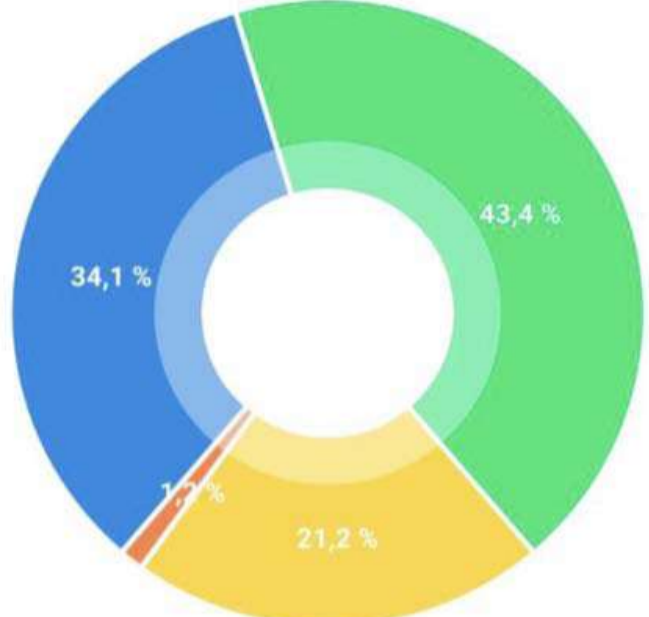
الكراء وهو ما يدل على نزعة اكتساب ملكية العقارات المعدة للسكنى. وتتعزز نزعة استغلال المسكن من خلال ملكيته

خاصة لدى النساء، فمن مجموع النساء المشاركات في الاستبيان 60.42 % منهن يملكن منزلاً في حين تتخفف هذه النسبة لدى الذكور لتبلغ 52.68 %.

كما تبين لنا النسب المقدمة ارتفاع نسبة استغلال المساكن على وجه الكراء لدى الشباب ممن سنهم دون 35 سنة لتبلغ 43.06 % مقابل 26.70 % من الشباب من لديهم ملكية للمسكن. وتبلغ اعلى نسبة لملكية لسكن لدى من تجاوزوا سن 45 وذلك بـ 31.25% مقابل الاستغلال على وجه الكراء لنفس الفئة المذكورة بـ 11.80 %.

4 - وسائل التنقل المعتمدة للاتحاق بالعمل:

تكسي وسائل التنقل اهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وفي حياة العاملة و العامل بشكل خاص، ومن خلال التعرف على وسائل التنقل المعتمدة من خلال المشاركات و المشاركين في الاستبيان و المتمثلة في الحافلات العمومية او الخاصة، و الميتر و قطارات الأتوباز، السيارات الخاصة، السيارات الإدارية الدراجات النارية و الهوائية و الاتحاق بمقر العمل على القدمين توصلت للنتائج التي اعتبار ان السيارات الخاصة هي وسيلة التنقل الأكثر استعمالاً بنسبة 34.69 %، اما المرتبة الثانية فتحتلها الحافلات بأنواعها بنسبة 23.75 % و المرتبة الثالثة الى وسيلة التنقل الطبيعية



وهي القدمين حيث حضيت بنسبة 20.00 % من المشاركات والمشاركين.

ومن النتائج التي توصل اليها هذا البحث نذكر ان استعمال الدرجات النارية و الهوائية (9.1 %) بقيت حكراً على الذكور وذلك بنسبة 100 %.

وتعتبر أكثر وسائل التنقل استعمالاً لدى النساء هي السيارات الشخصية بنسبة 40.63 % من العدد الجملي لهن. كما تعتبر هذه الوسيلة هي الأكثر اعتماداً لدى الذكور لكن بنسبة اقل 32.14 % من بين المستجوبين الذكور.

من جهة اخرى افضت النتائج الى ان الاغلبية الساحقة من مستخدمي السيارات الوظيفية هم من فئة الذكور وذلك بنسبة 88 % مقابل 13 % فقط من نصيب النساء العاملات.

III - النتائج المتعلقة بالمؤسسة و الجوانب المالية:

1 - مباشرة العمل خلال فترة الحجر:

يمثل غلق المؤسسات و ايقاف جل الانشطة الاقتصادية من خلال فرض الحجر الصحي الشامل من ابرز مظاهر التوقي من جانحة الكوفيد 19. في هذا الاطار افاد المشاركون و المشاركون في هذا البحث ان اغلب المؤسسات اغلقت ابوابها حيث تمثل نسبة من التحقوا بالعمل صلب مؤسساتهم سوى 36.2 % مقابل 63.8 ممن لازموا بيوتهم يتوزعون الى من لا يعمل بتاتا وبين من يعمل عن بعد باستعمال الانترنت.

وتمثل نسبة التزام المرأة بالحجر الصحي الشامل وملازمة البيت والتي بلغت 77.08 %، مرتفعة مقارنة بنسبة نظيرها الرجل والتي بلغت 58.04 %.

وتأكد هذه النسب بالتفصيل حيث مثلت نسبة النساء ممن يقين بالمنزل 67 % في القطاع الخاص و 63.64 % في القطاع العام و 85.17

% في الوظيفة العمومية في حين سجلت نسب تواجد الرجال في المنزل تفهقرا حيث تمثلت في 61.02 % في القطاع الخاص و 26.47 % في القطاع العام و 68.06 % في الوظيفة العمومية.

وبحسب التنوع القطاعي، المؤسسات التي فتحت أبوابها، سواء تلك التي استنتها الاوامر والقرارات الادارية او التي لم تحترم القانون، تسجل اعلى نسبة في القطاع العام بـ 64.44 % ثم 37.58 % في القطاع الخاص وبنسبة متدنية في الوظيفة العمومية بـ 24.60 %.

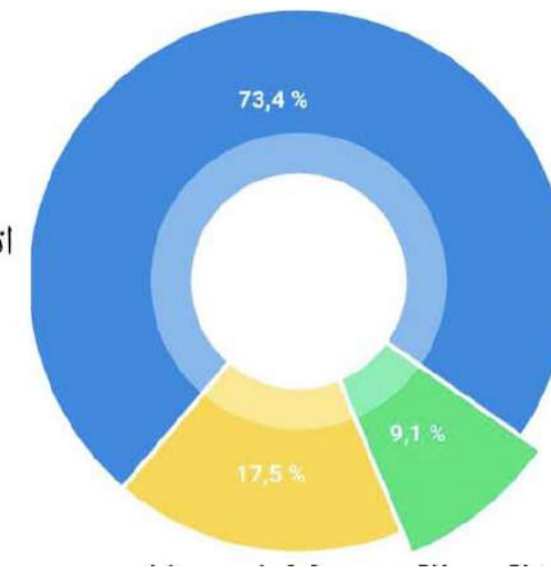
2 - تقاضي الاجور خلال فترة الحجر الصحي:

يمكن القول ان من اهم المسائل التي لها انعكاسات هامة ومباشرة على معيشة العائلات والعاملين وكذلك على المؤسسة خاصة تلك التي اغلقت أبوابها، هي مسألة الاجور.

وتنقسم الحالات الى 3 مستويات : يتعلق المستوى الاول بالحصول على اجر كامل وذلك بنسبة 73.4 %، ويتعلق الثاني بالحصول على جزء من الاجر وذلك بنسبة 9.1 %، اما فيما يتعلق بمستوى عدم الحصول على الاجر فبلغت النسبة 17.5 %.

ومزيد التعمق في النتائج يتجلى لنا ان النساء هن الاكثر عرضة لعدم التمتع بكامل الاجر بل هن الاكثر عرضة لعدم الحصول على اجر. حيث ان 35 % فقط من النساء العاملات في القطاع الخاص تحصلن على اجر كامل، فيما تصل نسبة الذكور الى 57.63 % بنفس القطاع.

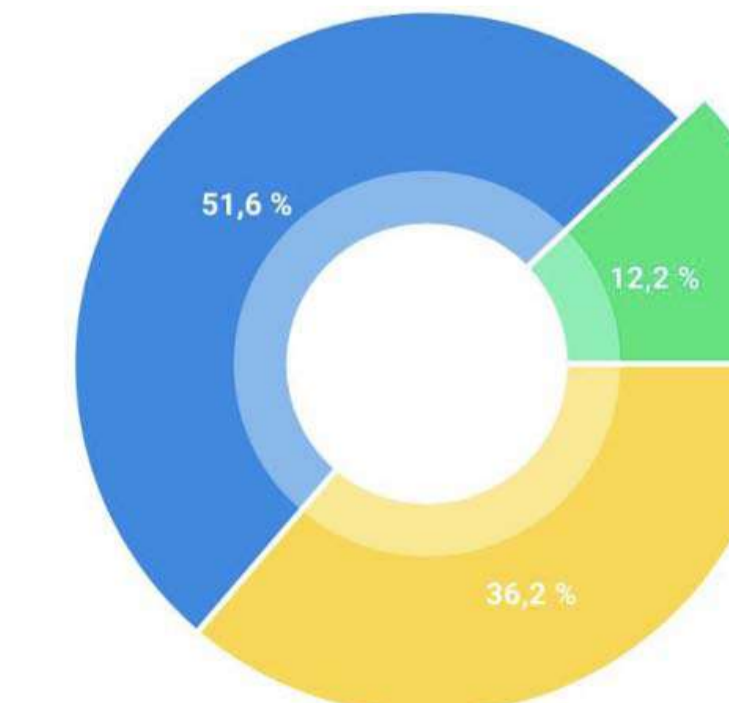
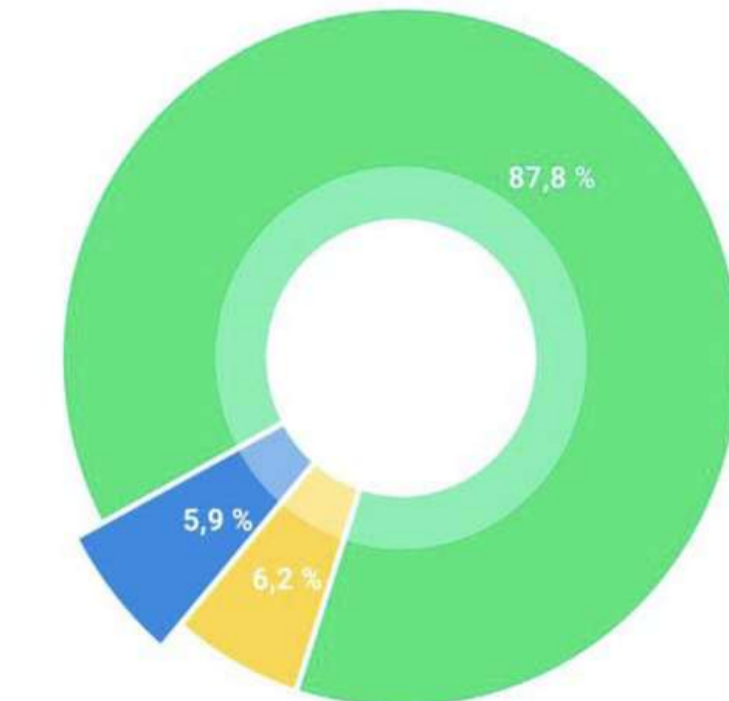
و79.63 % من النساء العاملات في الوظيفة العمومية تحصلن على اجر كامل فيما تصل نسبة الذكور الى 92.22 % بنفس القطاع.



بل ان 16.67 % من النساء العاملات في الوظيفة العمومية لم يتقاضين أجرهن مقابل نسبة 2.78 % لدى الذكور. ايضا 38.71 من العاملات في القطاع الخاص لم يتقاضين أجرهن أجرهن مقابل نسبة 27.97 % لدى الذكور.

3 - طريقة خلاص الاجور وكيفية سحبها:

فيما يتعلق بطرق خلاص الأجور تحيل النتائج الى استمرار بعض



نوافذ

بعد «الكوفيد19»: تونس أخرى ممكنة... ولكن!!

العمومية يتقدمها مرفق الصحة العمومية من خلال تركيز مستشفيات متطورة مع توفير المعدات الحديثة زيادة على تواجد الأخصائيين من مختلف الأسلاك الطبية وشبه الطبية.



في يوم واحد احتفل جزالات المرحلة بتدشين وحدة طبية وسط العشرات، ضارين عرض الحائط بإجراءات الوقاية، في مشهد يجعل من الحديث عن الالتزام محل سخريّة.

وما دعم المشهد العبثي أنه وفي نفس اليوم، وفي جنح الظلام، تسلل «الرئيس» إلى إحدى المدن الداخلية، حاملا معه علبة مؤونة، باحثا عن مواطن نسي أن يسلمها له، وكل ذلك وسط حشود من القوم بما يشكّل خطرا محققا يهدد سلامته وسلامة المواطنين والمواطنات، ولا يعطي انطباعا جيدا على القائد الساهر على احترام القانون.

... بعيدا عن الإشاعات أو الإسهال في التصريحات و تدوينات السخرية من القدر عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تعترضني أحيانا بعض الكلمات الوردية والحبلى بالأمل من قبيل:

« ككل الأزمات، قد تكون» أزمة الكورونا» فرصة لتونس : بروز توافق مجتمعي وطني على الأساسيات. (الصحة، التعليم، البحث العلمي والتطور التكنولوجي)».

... آه كم نعشق هذا البلد ونصبو إلى الارتقاء بطروف سكانه نحو الأفضل والعيش بحرية وكرامة تقوم على الاستقلالية والعدالة الاجتماعية.

و كم أتمنى أن يخيب ظني في نظرتي للواقع. هل يمكن ممثل هذه الأجيال، والتي في جزء كبير منها تعاني من متلازمة «ستوكهولم» في المحطات الانتخابية، وهي ظاهرة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف أو يتعاون مع عدوه أو من أساء إليه بشكل من الأشكال، أو يظهر بعض علامات الولاء له. فيما يعاني الباقي من أمراض نفسية أخرى!!

حسب اعتقادي، تونس الأخرى التي نريدها، لا يمكن أن يبنها أو يهدد طريقها من يخضع إلى إملاءات قوى مالية، دولية أو وطنية، وإلى لوبيات فساد استشرى في جميع مجالات الحياة. بل لا يمكن أن يؤمن عليها من لا يخجل من طرق كل الأبواب في جميع الاتجاهات تسولا، ثم ينقلب مستشيطا غضبا متى فتح أمامه باب الحديث حول ملف «المدونية»، وطرح مسألة الحق في التدقيق في الديون أو المطالبة بتعليقها حتى لا نقول الغائها، والتجارب في ذلك كثيرة لا يسمح الفضاء بالتعرض لها.

وفي انتظار المرور إلى مرحلة الحجر الصحي الممدد والمعدل والموجه، لا يسعني إلا أن أختتم بما جاء في قصيدة للشاعر العراقي «مظفر النواب» عنوانها «الآتهام» والتي قفزت إلى ذهني لما لمست فيها من تطابق مع ما نعيشه:

«الذئاب هم قادة القافلة ...

نحن في سلة المهملات إذا انتصروا
وإذا هزموا، حملونا هزيمتهم كاملة»

بقلم: ضياء تفتق

منذ أن أطلقت الوفود من بني جلدتنا على المحروسة، حاملة لنا فيروس الكوفيد19- حتى انطلق مسلسل العدوى حاملا معه مزيدا من الترقب والخوف، وهو ما عجل بتعرية سوءاتنا وانكشاف جميع عيوبنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى السلوكية.

فلا مؤسسات اقتصادية قوية ذات قيمة مضافة تساهم في نجدة سكان هذا البلد، مرتبهة أولا وأخرا إلى شمال البحر المتوسط، غايتها تحقيق الأرباح على حساب الأرواح .

ولا إعمادات طوارئ ومخزون مالي يسد الحاجة ويجنب التونسيات والتونسيين التقلبات، أو صندوق تعويضات يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم لضعاف الحال والفئات الهشة.

إضافة إلى ذلك، نعيش على وقع أزمة يحاول تطويقها فريق جمع كل ألوان الطيف، لا بوصلة واضحة له، ذهب به الأمر في مقاومة الفساد إلى السطو على وصولات أكل الموظفين أو بحث سبل عقد صفقات عمومية مع أصحاب شبهة تضارب في المصالح، و غلب على طابعه الاستثمار الشخصي وتسجيل المواقف عسى أن ينقذه ذلك من هزة أو هزات سياسية مرتقبة. يتشارك هذا الفريق، وفي مشهد سريلي، نواب شعب يمكن أن نطلق على بعضهم صفة «نواب هذا الزمن»، مهمتهم الأصلية التشريع، أما صنيعهم فهو عرقلة كل الجهود المبذولة رغم قلة الإمكانيات المادية والبشرية، وذلك بقصد أو عن غير قصد، إضافة إلى استغلال طيبة هذا الشعب باستثارة الجانب العنقدي لديه.

أناس يمتلكون مؤسسات، برتبة سماسرة، يسعون دوما إلى التأكيد بأنهم، أعداء للبسطاء، بالأمس كانوا يعضون الاتفاقات ويتلغون في التنفيذ، واليوم أصبحوا يعضون ويتراجعون بعد ساعات قليلة. لو استشعر هؤلاء رائحة التسخير من قبل من هم في السلطة، لعدلوا خط سيرهم، لكن هيهات، «متى يستقيم الظل والعود أعوج».

بقطع النظر عن لجنة مجابهة الأمراض السارية والمستجدة المتكونة من خيرة بنات وأبناء هذا الوطن، يكاد لا يمر اليوم دون سماع تصريحات من الحكام تغذي الاحتقان المتصاعد والمبنى بانفجار اجتماعي في القريب.

ولعل أبرز هذه التصريحات تلك التي تعلقت بإقرار الإعانات والتي دفعت بالجماهير إلى التراجع والاكنتضاض في مراكز البريد وفي المعتمدات وغيرها بما يشكل جريمة واضحة تمس بالثقة تجاه الدولة، وتهدد الصحة، وتذكر بالحظ السيئ الذي جعل الإنسان يولد على هذه الرقعة الجغرافية.

يتواصل الحجر الصحي الشامل في بعض الأحياء المرفهة نسبيا وفي شوارع المدن الرئيسية، في حين تنشذ الأحياء الشعبية التي لم تقل فيها الحركة إطلاقا، رحمة ربها.

يضاف إلى هذه المسائى، ما يظهر للعيان من نغرات جهوية تميز بين التونسيين في الحق في الحياة أسوة بمن حكمهم في السابق وميز بين الجهات في تركيز الخدمات

الموقف

دروس في الحجر الصحي!!

بقلم سمير بوعزيز

حين الفاجعة، لكنّه يزيد من شرسته ومن وقاحته ويرفع صوته في وجه الفقراء: جمهور من المستضعفين وعمال يوميين ووزراء بلا فكر وأحزاب بلا عقيدة وبرلمان بلا مشروع وبرلمانيون بلا أخلاق. فأما المستضعفين فهم ضحايا سياسات التفجير والتجويع، والعمال هم ضحايا الاستغلال، والبقية هم فقراء بحق.

كان الحجر الصحيّ صحياً لتبيّن ما كان الشارع يُخفيه عنّا، وما كان السعي وراء القوت اليوميّ يحجبه. يجب أن نتعلّم أكثر بعده ونحن نتأكد اليوم أنّ قوى الجشع لن تترك الناس. فمن النافذين من أراد استثمار غياب الجمهور لتمرير قانون تكميم الأفواه. ومن الحاكمين من يريد الانقلاب على الدولة وهو الممثل لرأس المال. ومن اللاعبين من يتستر على الفاسدين والمحتكرين.

في الحجر الصحيّ، تبيّن من نحتاج فعلا وما نحتاج فعلا: دولة للجميع وفضاء عمومي لا يحتكره أحد وقطاع عمومي يكفل العدالة بين التونسيات والتونسيين. وعرفنا أنّ العلم هو الحقيقة المشتركة للبشريّة وهو الضامن لتقدّم البشريّة كلّما وُجّه لخدمتها ولم يرض أن يكون خادما لسلطة رأس المال ومواقع النفود كما فعلت قوى دينية أو إيديولوجية كثيرة تشتغل حسب الطلب لتُجهّل وتدمّر.

بعد الكورونا، سيحاول الطغاة أن يستثمروا، وعلى الشعوب أن تنتصر إلى الأرض والطبيعة والإنسان. ستكون حربا أخرى. لكن من الممكن أن تتغيّر طبيعة الصراع والأكيد أنها ستكون حربا بين منظومات قيم ومبادئ. الكائن المجهري اللامرئيّ يعلّم البشريّة. هل كان عليه أن يقتل مئات الآلاف؟ ربما كان مغاليا وقاسيا في درسه. ولكنه علّمنا الكثير.

هل تعلمنا أشياء جديدة؟ هل رفعنا الشك عن المُبهم، ووقفنا عند النوايا بلا حُجب؟ هل عرفنا أن الموت أقرب وإن أحببنا الحياة؟ مع الكورونا، ثمة من تعلم دروسا بسيطة كأن يبقى في البيت كثيرا، أو ينظر إلى السقف طويلا، أو يكتشف طباع أهله. منا من عرف ألا أمر دائم وكل شيء منتظر، وعليه بعد اليوم أن يكون على استعداد للطوارئ.

تكتشف نساء أزواجهنّ ويكتشف رجل أفراد الأسرة وطول أطفاله وتوقيت نومهم وأكلتهم المفضلة.

يكتشف كثيرون تاريخ الأوبئة، وأسماء المستشفيات والمسؤولين الساميين في قطاع الصحة ولائحة بالأدوية.

يكتشفون عواصم وبلدان جديدة وملوكا ورؤساء حكومات، وأيضا عناوين جديدة لصحف وقنوات تلفزيونية ومواقع إلكترونية تأتي بأخبار الأدوية أوبفواجع تدفع إلى اليأس.

هنالك من اكتشف أنه من الممكن الالتحاق بمجموعات على شبكات التواصل للحديث في كل شيء وإتيان أي أمر. يمكنك أن تتعلم أمرا أو تخرج في مظاهرة أو تُسقط وزيرا أو تنشر نكتا.

منا من اكتشف قائمة الوزراء وصوت رئيس الحكومة وكمامة الرئيس التي لا تردعه عن الكلام المُبهم في بهيم الليل، وعن السير ليلا كنائم هائم.

كشفت كورونا أنّ أغلبنا فقير واكتشفنا فاسدين جدد حتى نسينا الفاسدين القدامى..

نعرف الآن أكثر كيف يتحالف المال والسياسة وكيف تدار الأمور وأنه حتى مع الأوبئة والموت هنالك من يبيع وهنالك من يشتري، وبينهما من يعقد الصفقة.

عرفنا أن «رأس مال» لا همّ له غير ربحه، وأنّه لا يتراجع إلى الإنسانية

